

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

الفصل الخامس : الأزمات المالية مفهومها وأسبابها

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

تقديم :

تلعب الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية في اقتصادات الدول ، نظراً لما تقدمه من خدمات مالية ذات طبيعة خاصة ، لذلك فسلامة وحسن أداء الأسواق المالية ينعكس على سلامه وحسن الأداء الاقتصادي للدول بوجه عام كما أن تدهور وانخفاض كفاءة الأسواق المالية لا ينبع تأثيره عليها فحسب بل يمتد ليشمل باقي القطاعات الاقتصادية ، ولعل أبرز مثال على أهمية وتأثير القطاع المالي على الأداء الاقتصادي ككل ، ما حدث في أسواق الدول الناشئة في الأونة الأخيرة ، حيث تعرضت هذه الدول إلى أزمات مالية حادة نتيجة التدهور الحاد في أداء مؤسسات الأسواق المالية لهذه الدول . تم تقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول : مفهوم الأزمة المالية وأسبابها

المبحث الثاني : الأزمات المالية الدولية

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

المبحث الأول: مفهوم الأزمة المالية وأسبابها

إن صياغة مفهوم دقيق للأزمة المالية ليس بالأمر الهين ، وهكذا بالرغم أن العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج الخيمية مثل هذه الأزمات ، لكن نجد أن القليل منهم فقط قد حاولوا إعطاء تعريف محدد و مضبوط لهذه الظواهر ، وتبيان طبيعتها .

1- تعريف الأزمة المالية :

لكن بالرغم من قلة الأهمية الموكمة لصياغة تعريف دقيق لمفهوم الأزمة المالية سنحاول رفع الإلتباس الذي يحيط بهذا المفهوم ، وذلك من خلال التطرق لبعض التعريفات القليلة المقترحة ⁷⁷ .

* فإنستادا لكتاب (E.Barthalon) عرف " Cours d'économie politique " الأزمة المالية على " أنها عبارة عن نموذج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية : عرض السندات والأسهم ، اسعارها ، الطلب على القروض ، حجم الودائع البنكية وسعر الصرف " .

* وحسب كتاب " E.Barthalon " يقترح " panies and crashes " c. Kindelberger " تعريف ثانٍ للأزمة المالية والتي يعتبر أنها عبارة " إرتفاع شديد وسريع في الطلب عن النقود لأغراض احتياطية " . ومن جهة أخرى يقترح " Eichengreen " و " portes " تعريفا آخر فإنستادا لهذا المؤلفين ، فالأزمة المالية هي " إضطراب أو اختلال يصيب الأسواق المالية ويتميز بإنخفاض معتبر في أسعار الأصول وعدم الملاءة أو عدم قدرة المديدين والوسطاء على الدفع ، وينشر هذا الاختلال على شكل تفرعات عبر النظام المالي ، متبطاً أو مبطلاً قدرة الأسواق على تحصيص رؤوس الأموال في الاقتصاد بشكل فعال .

في حالة أزمة مالية دولية ، يتعدى الإضطراب الحدود الوطنية مما يعيق ، وبشكل كبير قدرة التخصيص الدولي لرؤوس الأموال من طرف الأسواق المالية .

* كما قال " S. F. Mishkin " بصياغة تعريف للأزمة المالية مؤكدا فيه على دور ونوعية وكيفية توزيع المعلومات في مثل هذه الأزمة ، فحسب " Mishkin " فالأزمة المالية هي " عجز الأسواق المالية على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمستثمرين ، أصحاب المشاريع الأكثر مردودية ويعزى هذا العجز بما يسمى بالإنتقاء العكسي " Selection adverse " والخطر الخلقي " aléa moral " . ويجدر بنا أن نشير أن الإنتقاء العكسي يتمثل في كون المستثمر صاحب المشروع الأكثر خطاً هو الذي تكون له حظوظ أوفر في الحصول على قروض من عند البنك ، أما الخطر الخلقي فيتمثل في كون المدين ، وبعد التعاقد والحصول على قرض من عند البنك قد يباشر ممارسة نشاط معين آخر من شأنه رفع احتمال عدم القدرة على الدفع ومن ثم عدم استرجاع البنك لأمواله .

⁷⁷- أيت بشير " الأزمات المالية واصلاح النظام النقدي الدولي ، دراسة الأزمتين المكسيكية والأسيوية " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ص 10 .

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

من كل هذا يمكن الخروج بتعريف شامل للأزمة المالية⁷⁸ وهي : " الأختيار في الأسواق المالية مصحوباً بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي " .

2- أسباب الأزمة المالية :

لایمك إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين ، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية ، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي :

2-1) عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي⁷⁹:

• التقلبات في أسعار الفائدة :

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسيبة للأزمات المالية في الدول النامية ، فالتغيرات الكبيرة في اسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة حاجيتها .

ويقدر إن ما بين 50-67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينيات ، كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالميا .

• تقلبات معدل التضخم :

إن التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً في منح الإئتمان وتوفير السيولة ، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار مباشراً لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي .

2-2) اضطراب القطاع المالي والمصرفي:

• التوسيع في منح الإئتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وإختيار أسواق الأوراق المالية:

شكل التوسيع في منح الإئتمان وتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وإختيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا ، فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات توسيعاً كبيراً ، توأكِّب مع الإنفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الواقعي وغير الم Shr بعد سنوات من الانقلاب وسياسات الكبٌّ المالي بما في ذلك ضعف الاقتراض وصغر حجم دور القطاع المالي في الاقتصاد ، فلقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية ، فمن ناحية أدى التوسيع في منح الإئتمان إلى حدوث ظاهرة ترکز الإئتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية ، أولقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في تيلاندا . ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها

⁷⁸- عرفان تقى الحسيني " التمويل الدولي " دار للنشر ، الأردن 199 ص 200

⁷⁹- ناجي توني " الأزمات المالية " سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية - العدد التاسع والعشرون-ماي 2004 ص 05 .

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

الدول النامية ، حصول انتعاش كبير في منح القروض ، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت ايضا الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان والو .م.أ .

• عدم تلاؤم أصول و خصوم المصارف⁸⁰:

يؤدي التوسع في منح القروض على ظهور مشكلة عدم تلائم والمطابقة بين أصول و خصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الإحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الاحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة ، قد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم تلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية ولفترات الاستحقاق ، وفي هذا الصدد فقد دلت دراسة HONAKAN (1996) أن M_2 إلى الناتج المحلي الاجمالي في عينة 59 دولة نامية قد زادت من حوالي 25 % أكثر من 35 % خلال الفترة 1980-1993 بدون أن تحدث زيادة مقابلة في رأس المال المصارف في تلك الدول ، وخير مثال على ظاهرة عدم التلاؤم والمطابقة بين الأصول والخصوم هو الأزمة المالية في المكسيك حيث لوحظ أنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة 1989-1994 حصل ارتفاع في نسبة عرض النقود والعملات الأجنبية مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك في الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم واتسعت تلك الفجوة بشكل متزايد حيث زادت قيمة (M_2) ليصل إلى خمس مرات أكبر من قيمة الاحتياطي النقد الأجنبي مما أدى بالسلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة ، ولقد تكرر نفس هذه المظاهر في حالة كل من البرازيل وتشيلي ولكن بحدة أقل .

• التحرر المالي غير وقائي :

إن التحرر المتزايد غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الإنغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة . وعموما فإن تجرب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاء أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية .

ومن ناحية أخرى ، فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف او القطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية ، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف وبدون التهيئة الرقابية الالزامية قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها موارد أو الخبرات الالزامة للتعامل مع هذه النشطات والمخاطر الجديدة ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها .

⁸⁰ - Adil NAAMANE « Les indicateurs d' alerte des crise financières . Centre d'Analyse Theorique Et de traitement des données économique, P 07.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

نذكر الأزمات المالية في البرازيل وتشيلى وأندونيسيا والمكسيك وفترويلا وبعض الدول الإسكندنافية وكذلك الو.م.أ ، فقد أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي .

• ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتظيمى :

تعانى معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في التنظام وللإجراءات المحاسبية المتبعه ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعروفة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية ، كما تعانى من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقرفوس المقدمة لمفترض واحد ونسبتها من رأس المال المصرفي وظهور الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت لها كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سبباً مباشراً في حدوث الأزمة ، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم الغير الدقيق وغير الكافى للمخاطر الإئتمانية .

• تدخل الحكومة في تحصيص الائتمان :

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية ، كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تحصيص القروض الإئتمانية ، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات الاقتصادية أو أقاليم جغرافية في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم أو القطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليس إقتصادية .

• دور ديون قصيرة الأجل⁸¹:

شهدت حقبة التسعينيات رواجاً في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية ، فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول حسب بيانات بنك التسويات الدولي من حوالي 176 مليون دولار عام 1990 إلى حوالي 454 مليون دولار عام 1997 وكان هذا التراكم السريع للديون قصيرة الأجل من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية في المكسيك عامي 1994 و 1995 و دول جنوب شرق آسيا في عامي 1997 و 1998 بالإضافة إلى روسيا والبرازيل في عامي 1998 و 1999 وقد أظهرت بيانات بنك التسويات الدولي من نسبة الديون قصيرة الأجل من جملة ديون الدول النامية تلعب حوالي 20% عام 1997 بعد أن كانت حوالي 12% في عام 1990 ، وكان حوالي 50% من القروض الجديدة المنوحة من المصارف العالمية ذات أجال استحقاق ملء عام واحد أو أقل ، وهي نسبة تزيد كثيراً عما كانت عليه في أوائل التسعينيات . وقد تزايد حجم الديون قصيرة الأجل بأسرع ما يكون في دول شرق آسيا تليها في ذلك أمريكا اللاتينية . وكانت الدول العشرة الأكثر استحوذاً للقرفوس قصيرة الأجل خلال الفترة 1990-1996 هي ، كوريا

⁸¹ - يوري داداوشى "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة" ، مجلة تمويل والتنمية ديسمبر ، 2000 ، ص 54.

الازمات المالية، مفهومها و اسبابها

15% من جملة القروض قصيرة الأجل الممنوحة لجميع الدول النامية ، تايلاندا 11% ، البرازيل 10% ، أندونيسيا 8% ، المكسيك 8% ثم الصين والأرجنتين وروسيا ، وجنوب إفريقيا ومالزيا .

وتراهمت الزيادة في منح القروض قصيرة الأجل مع الزيادة مطردة في نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض ولاسيما المؤسسات المالية ، حيث حظيت المؤسسات المالية على 42% من القروض القصيرة الأجل الممنوحة لدول جنوب شرق آسيا مثلًا .

كما تزامن ذلك أيضاً مع اصلاحات مالية ومصرفية كان من شأنها إنهماك المصارف المحلية في التوسع في منح الائتمان مع تعزيز نوع من الرواج في الاستثمار يتم بالمضاربة خصوصاً في الأسواق الآسيوية الناشئة .

2-3) حدوث الازمة المالية نتيجة للمتغيرات السياسية الدولية⁸²:

لقد كان لنمو القوة الاقتصادية لبلدان آسيا أثاره على محمل الاقتصاد الدولي ، و بدا الحديث عن تدهور المركز النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية في مواجهة الصعود الاقتصادي لآسيا ، و التقدم التكنولوجي لليابان و دخول الصين في دائرة المنافسة الدولية وعودة هونغ كونغ لها و بدا الحديث : أن القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي و ان ذلك كله مصدر لهديد القوة الاقتصادية الأمريكية .

لهذا كان المطلوب و ضع استراتيجية تحجيم و تضع حدوداً لعمليات النمو في الدول الآسيوية الصاعدة ، و ليس ذلك اخذ بنظرية المؤامرة نو لكنه نتاج طبيعي لتنوع و تنافس المراكز الاقتصادية المتقدمة على الصعيد و يؤيد هذا التفسير ان الازمة المالية في المكسيك تراجعت و انحسرت هزائمها مجرد الإعلان عن برنامج الإنقاذ ، الذي طرحته صندوق النقد الدولي بتعاون مع اليوم.أ عند اندلاع الازمة مباشرة (الشهر الثاني) أمل في الازمة الآسيوية فلم يتدخل صندوق النقد الدولي الا بعد ستة أشهر و كان موقف اليوم.أ سليباً.

المبحث الثاني : الأزمات المالية الدولية 1- أزمة 1929:

بعد مرور فترة الحرب العالمية الأولى شهد الاقتصاد العالمي نوعاً من الإستقرار النسبي في العلاقات النقدية والمالية الدولية بفضل الاصلاحات والتعدلات التي دخلت على الأنظمة النقدية التي كانت قائمة قبل الحرب⁸³. حيث بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك (WALL SHEET) بالإزدهار منذ عام 1929 واستمرت بالارتفاع على مدى خمس سنوات إلى أن وصلت أعلى مستوىها في 24 أكتوبر 1929 وارتفع مؤشر داونجورز أرتفاعات

⁸²- زكريا طاحون "بيانات ترهقها العولمة -الاقتصادية -السياسية - الثقافية - الاجتماعية " ، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة ، 2003 ص.245.

⁸³- مروان عطون "الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)" الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2000 ص.200.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

- شديدة لم يسبق لها مثيل ثم بدأ بالإندثار الذي نجم عن خسارة أدى ذلك إلى فقدان وخسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليون دولار ، وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد ، واتسمت هذه الأزمة بعدة خصائص أهمها :
- كانت لها صفة الدورية انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي .
 - استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً حيث استمرت ما يقرب من 4 سنوات تقريباً .
 - الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في خلال فترة الأزمة ، حيث إنخفض هذا المعدل من 5.5% إلى 3.1% في بنك إنجلترا عام 1929 ومن 5.2% إلى 2.6% في البنك الاحتياطي الفدرالي ، حيث في بداية الأزمة كان الإرتفاع في أسعار الفائدة ناتجاً عن تزايد الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج والمبادلات وأيضاً زيادة عرض رؤوس الأموال ، هذا بالإضافة إلى أن سياسة (النقد الرخيصة) التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ورفع مستوى النشاط في الاقتصاد قد ساهمت إلى حد بعيد في إنخفاض أسعار الفائدة .
 - إن المستويات المتذبذبة لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة ، كما أن المقترضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القرض ، مما كان يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض .
 - عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي ، ففي الـو.م.أ. مثلاً انخفضت الودائع لدى البنك بمقدار 33% ، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض بمرتين ، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1939 أكثر من 10000 بنكاً ، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية ، إنجيار هذا العدد الكبير من البنوك أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية من خلال انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66% في المانيا و 90% في الـو.م.أ.
 - اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير .
 - تفاقم الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات ، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول ، وفي نفس الوقت تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في موازن المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطيات الذهبية الرسمية .
 - نتج عن أزمة الإئتمان الدولي الطويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية .

2- أزمة أكتوبر 1987 :

2-1) الأوضاع الاقتصادية قبل الأزمة :

يمكن تلخيص الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الأزمة في النقاط التالية :

- وجود تفاوت في حجم الادخارات المتوفرة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة المعنية ، والتي تمثلت بـمواقف موازن مدفوعاتها بعضها ذات فائض خارجي كالإيطاليا والمانيا ، ودول أخرى ذات عجز كالولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا مما يعني صعوبة اتفاق هذه الدول بقصد وضع سياسات اقتصادية أو مالية تكفل لمعالجة الاختلالات .

الازمات المالية، مفهومها و اسبابها

- أدى الانخفاض قيمة الدولار بعد عام 1971 إلى إلحاق الأضرار باقتصاديات الجموعة . وبالنسبة للإقتصاد الأميركي كي أدي هذا الانخفاض إلى بروز موجات تضخمية رافقتها انكماش اقتصادي ، فحين أدى ذلك إلى ضعف القوة التنافسية للصادرات الأوروبيية في الأسواق العالمية الدولية ، مما عرض هذه الدول إلى حالات عجز في موازناتها العامة والجارية .
- إضافة إلى ذلك ، فقد آل القرار الأوروبي برفع سعر الخصم قبل إنذار الأزمة إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة مما أدى إلى تحول المستثمرين من المضاربة بالأسهم إلى حواضن الستاندات لما تحقق له من عوائد مرتفعة مقارنة بالأسهم التي تدهورت أسعارها في هذه الحالة وتعرضت أسواقها إلى اضطرابات حادة .
- وهكذا انخفض الطلب الاستثماري على أثر انكماش كبريات الشركات الأمريكية مثل شركة GM و IBM على بيع أسهمها وهو ما قاد إلى حصول حالة من الإنكماش .
- بروز أزمة ثقة - نفسية- للتوقعات حول مستقبل الأسواق المالية .
- استمرار عدم ثقة الأميركيان بتحسين حالة العجز في الموازنة العامة ، وبالتالي اضطرار السلطات النقدية برفع سعر الخصم لأكثر مما سبق .
- الإشاعات التي رووجت من لدن السماسرة (brokers) في أسواق الأسهم المالية⁸⁴ .

2- الأوضاع الاقتصادية والمالية أثناء الأزمة :

إن الأزمة الحادة التي شهدتها الأسواق المالية الدولية في أكتوبر عام 1987 والتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الإرتفاع وتوقع حدوث أزمة اقتصادية بسبب تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى العوامل الأخرى والتي من أهمها تدهور قيمة الدولار في أسواق صرف العملات حيث تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى الانخفاضات متتالية ومتسرعة ، كما أن جلوء حملة الأوراق المالية إلى طرح أوراقهم للبيع بهدف تجنب الانخفاضات اللاحقة في قيمتها ، كان يؤدي بدوره إلى زيادات كبيرة في العرض ، وبالتالي انخفاضات أخرى في أسعارها ، مما كان يشير إلى الأوساط المالية⁸⁵ . وكان الوضع في الأسواق المالية الدولية يتمثل فيما يلي :

- كان معظم أصحاب الأوراق المالية يرغبون في بيع ولكن لا يجدون مشترون .
- إن أزمة الدولار الأميركي كانت تزيد في تفاقم أزمة الأسواق المالية ، ذلك لأن جزء هاما من الأوراق المالية المعامل بها في هذه الأسواق محربة بالدولار الأميركي ، ولجوء حملة هذه الأوراق إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية (كالمارك الألماني والين الياباني) ، كان بدوره يزيد في عرض الأوراق المالية خاصة المحربة بالدولار ويتسنى في :
 1. زيادة عرض الأوراق المالية واستمرار الانخفاض في أسعارها في كل الأسواق المالية الدولية .
 2. ارتفاع الطلب على العملات القوية نسبيا (كالمارك الألماني والين الياباني) مقابل الدولار وبالتالي استمرار تدهور قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى .

⁸⁴ - عرفات تقى الحسيني " التمويل الدول " مرجع سابق صفحة 202 .

⁸⁵ - د. مروان عطون ، مرجع سابق 203 .

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

2-3) العوامل التي زادت من حدة الأزمة :

- التطور الهائل في نشاط الأسواق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام 1987 .
- اشتداد وتوثق الروابط والصلات بين هذه الأسواق .
- استخدام أحدث الأساليب في الإتصال وأكثراها تطورا ، مما زاد في سرعة أداء العمليات و في نفس الوقت ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر .
- طبيعة وخصائص العلاقات النقدية والمالية الدولية حيث اصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات انتقال الأزمات وخير دليل على ذلك الدور المهم الذي يلعبه الدولار ، حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.

2-4) آثار أهيام بورصة نيويورك 1987 :

- الخسارة الكبيرة في احتياطي الشركات الكبرى للدول المعنية بالأزمة ، نظرا للتدهور الحاد في محافظها بالأسماء ، والتحول نحو السندات وبالتالي الإنكمash في انتاجيتها واستثمارها .
- وهذا يعني فقدان جزء مهم من الادخار المحلي الذي كان يحتفظ به الأفراد والشركات .
- تعرضت البنوك الدائنة إلى أزمة افلاس من حراء فقدان القدرة على تسديد التزامات العملاء إزاء هذه البنوك .
- ومن الطبيعي أن يقود ذلك كله إلى حدوث بطالة خاصة في القطاع المصرفي والشركات الكبيرة .
- لقد بلغت أسعار الأوراق المالية في البورصات الدولية أدنى مستوى لها في 17 أكتوبر 1987 ، حتى أطلق على ذلك التاريخ (يوم الاثنين الأسود) فقد كان المتعاملون يحاولون التخلص مما في حوزتهم من الأوراق المالية باي سعر و في هذا اليوم اندلعت الأزمة في (وول ستريت) بنيويورك ، حيث فقد مؤشر (داوجونز) الذي يعبر عن تقلبات اسعار (30) نوعا من أسهم الشركات الصناعية الأمريكية حولي (508) نقاط في ذلك اليوم فقط ، أي بنسبة (21.6%) من مستوى السابق في اليوم المذكور هبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك بنسبة (26%) وقد بلغت الخسائر 800 مليار دولار ، (22%) في لندن ، (17%) في طكيو ، (15%) في فرانكفورت ، (12%) في أمستردام .

2-5) سياسات معالجة الأزمة :

إن الاضطرابات التي تلتقتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية والمالية الدولية استوجبت تدخل السلطات النقدية في كل الدول التي شلتها ، بهدف معالجتها ووضع الأسس الكافية بعدم تكرارها ومن أهم أشكال هذا التدخل :

- إيقاف التعامل مؤقتا في بعض البورصات.
- استخدام سياسة اسعار الفائدة (تخفيض اسعار الفائدة) لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية .
- لجوء بعض الدول خاصة (المانيا واليابان) لشراء عدة مليارات من الدولار بعملاتها الوطنية للحد من الانخفاض قيمة الدولار مقابل عملات هذين البلدين بشكل خاص .
- قيام الحكومات بوضع قيود و ضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات و الحد نوعا ما من اشتداد المضاربات .

الازمات المالية، مفهومها و اسبابها

- مطالبة الدول الأوربية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية .
- استخدام اجراءات اقتصادية أكثر شمولية وفعالية في مواجهة هذه الأزمات .
- قيام الو.م.أ بالضغط على المانيا الإتحادية لكي تجري تخفيضات في اسعار فائدتها ، بهدف إيقاف تدهور الدولار مقابل المارك ، ورغم أن المانيا كانت ترفض فكرة تخفيض أسعار الفائدة لأنها كانت تعطي الأولوية لمدف القضاء على التضخم وإيقائه قريبا من الصفر ، إلا أنها رضخت أخيرا وخففت أسعار الفائدة مما ساعد على تخفيض الضغوط التضخمية على الدولار .
- تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع و الشراء (كمتعملاً).
- وبالفعل ساهمت هذه الإجراءات نوعا ما في إعادة الإستقرار تدريجيا إلى الأسواق المالية .

3- الأزمة المكسيكية :

قبل الحديث عن الأزمة المكسيكية وحيثاها ، قد يجدر بنا الأمر أن نشمل هذه النقطة بإعطاء وصف شامل وملخص للسياق والظرف الذي جاءت فيه ، فبعد أن كان المكسيك هو المنطلق لأزمة المديونية سنة 1982 ، بدأت الدولة في القيام بإصلاحات هيكلية تضمنت عدة نقاط غرضها إعادة الثقة لدى المستثمرين قصد إعادة المكسيك إلى الأسواق المالية الدولية ، فإنها برنامج إصلاحات ذو طابع حر (رفع الرقابة على أسعار الصرف نحو صفة ، تحرير التجارة الخارجية ، إزالة القيود التنظيمية بالإستثمارات الأجنبية ، التخفيف من القيود التنظيمية وتحديث الأسواق المالية) كان يحظى بدعم من عدة هيئات مالية دولية (كون المشروع برادي لإعادة هيكلة الديون على إتفاق مع البنوك التجارية ومصالحها) ، وقد سمح بإعادة المكسيك إلى النمو الاقتصادي ، تخفيض معدل التضخم والرجوع إلى التوازن الميزاني ، وهكذا تراجع معدل التضخم من 114% سنة 1988 إلى 26% سنة 1990 ، وفي سنة 1994 انخفض التضخم إلى مستوى الأرقام الأحادية وهو الأمر الذي لم يحدث منذ 20 سنة من قبل⁸⁶ . هنا كما عرف معدل النمو الانتاج المحلي الاجمالي للمكسيك تناهياً يعتبر ليصبح في الفترة 1989-1994 يقدر بـ 3.9% في المتوسط⁸⁷ .

وفي هذه الفترة عرف فيها المكسيك تحسن وضعيته المالية ، ثم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والذي يربط الولايات المتحدة الأمريكية ، المكسيك ، كندا قصد إنشاء منطقة للتداول الحر . كل هذه النقاط ساهمت في إعادة الثقة لدى المستثمرين تجاه المكسيك ، ففي حين كان يعرف هذا الأخير في الفترة 1983-1989 خروج صافي لرؤوس الأموال بمقدار 15 مليار دولار كمتوسط سنوي ، سجل هذا البلد في الفترة 1990-1994 دخول لرؤوس الأموال بمقدار 102 مليار دولار (قيمة مجمعة) من بينها 30 مليار دولار في سنة 1993 ، أي ما يمثل 8% من الناتج الداخلي الخام . كذلك ، وفي إطار الحديث عن عودة الثقة لدى المستثمرين تجاه المكسيك ، فقد نشير إلى دور خطة برادي Brady والتي بالإضافة إلى دورها في تخفيض القيمة الإسمية للمديونية ، فقد أدت إلى جعل

⁸⁶ - غيلبرتو أورتيز مارتينيز " ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للاتصال في آسيا ؟ " مجلة التمويل والتنمية عدد يونيو 1998 ، ص 07.

⁸⁷ - غيلبرتو أورتيز مارتينيز ، مرجع سابق ذكره ، صفحة 08 .

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

المدينون تصبح على شكل سندات مضمونة جزئياً بسندات الخزينة الأمريكية ، وهي قابلة للتداول بكل حرية ، ومن ثم فيمكن أن نعتبر ، المكسيك قد أصبح في بداية التسعينيات من أهم بلدان الأسواق الناشئة بإعتبار الفترة 1993-1989 قد تمكّن من استقطاب 13% من إجمالي صافي تحركات رؤوس الأموال الخاصة نحو الدول السائرة في طريق النمو وهو ما يجعله في الرتبة الثانية بعد الصين .

هذا ، ويجب أن نشير أن كل هذه التطورات قد أفضت إلى حدوث طفرة في شكل وبنية التمويلات الخارجية الداخلة إلى المكسيك ، فقد أصبحت استثمارات الحوافز المالية هي المسيطرة متتجاوزة وبالتالي حجم الاستثمارات المباشرة والقروض البنكية

هكذا ففي الفترة 1991 إلى 1993 كان ماقيمته 77% من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتوجهة نحو المكسيك على شكل شراء أصول مالية .

وبالرغم من تحسن وضعية المكسيك فيما يخص التوازن الميزاني ، محاربة التضخم واستقطاب رؤوس الأموال لكن في المقابل فقد تزامن هذا مع تنامي العجز في ميزان المدفوعات خاصة في ديسمبر 1994 ، بحيث تدهور رصيد الميزان الجاري في الفترة 1990-1994 ليصبح يقدر بـ 7.5% من الناتج الداخلي الإجمالي ⁸⁸ وإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات فشلة هناك أسباب أخرى رفعت من حدة التشكيك خاصة منها ، الاضطربات السياسية المرتبطة بالانتخابات الرئاسية في أوت 1994 ، لاسيما بإغتيال واحد من المرشحين فيها ، ظهور ثورة "الرباطيين" في منطقة الشياباس في جانفي 1994 وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ، وهو ما أدى إلى انخفاض مؤشرات الأسواق المالية في أمريكا الجنوبيّة هذا ولقد كان أول مظهر للأزمة المكسيكية ، ظهور ضغوطات على سعر صرف البيزو ، أو بتعبير آخر ظهور أزمة مرتبطة بسعر الصرف .

وقد يعزى هذا إلى تنامي العجز في الميزان الجاري للمكسيك ، والذي أصبح في نهاية 1994 يعادل 8% من الناتج الإجمالي الداخلي ، وهو مستوى أكبر من مستوى العجز الذي سجل في بداية الثمانينيات قبل الأزمة التي عرفتها ديون الدول النامية (أزمة المديونية) . وقد رجع كذلك هذه الضغوطات من جهة أخرى، إلى النمو السريع للإعتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والاحتفاظ بالارتباط بعملة أخرى أو كركيزة لسعر الصرف (في حالة المكسيك كانت العملة التي يرتكز عليها سعر الصرف هي الدولار الأمريكي) وارتفاع أسعار الفائدة دوليا ، ناهيك عن الاضطرابات السياسية التي سبقت إليها الاشارة ، وبالتوافق مع هذا فقد انخفضت احتياطات الصرف لتنتقل من 29 مليار دولار في فيفري 1994 إلى 7 مليار في شهر ديسمبر من نفس السنة ، ويجب أن نذكر هنا أن قيمة البيزو المكسيكي كانت على ارتباط وثيق بقيمة الدولار الأمريكي ، حيث كانت تقلبات البيزو تتبع تقلبات قيمة الدولار في حدود مجال ضيق نسبيا ، ونظراً للضغوطات التي مافتئت تزداد حدة لاسيما مع بداية خروج رؤوس الأموال من المكسيك (خاصة لكون معظم رؤوس الأموال التي دخلت المكسيك كانت عبارة عن استثمارات للحوافز المالية والتي كان من السهل التنازل عنها في الأسواق المالية) ، بالرغم من تعهداتها على الحفاظ على قيمة البيزو ، قررت الحكومة المكسيكية الجديدة (بعد ثلاث اسابيع من انشائها) يوم 20/12/1994 تحفيض قيمة العملة الوطنية

⁸⁸ - M.Aglietta une analyse des perturbation récentes in revue probleme économique n°2541-2542 du 5-12 Novembre 1997-p45.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

— 15% بالنسبة للدولار الأمريكي ، ولقد أدى هنا القرار إلى الخروج رؤوس الأموال بشكل أكبر وهو الأمر الذي انجر عنه بداية نفاذ احتياطات الصرف ن الأمر الذي دفع السلطات النقدية بعد يومين من القرار الأول إلى إقرار تعويم الحر لسعر الصرف البيزو .

على هذا الأساس فقد عمد صندوق النقد الدولي ، إلى جانب دول أخرى إلى توفير الدعم المالي للمكسيك بحيث توزعت المساهمات بالشكل التالي⁸⁹ :

- تعهد صندوق النقد الدولي بتقديم قرض قيمته 17.8 مليار دولار على شكل تسهيلات *Stand-By*.
- قدمت الخزينة الأمريكية قرضا بقيمة 20 مليار دولار مقتطعة من صندوق استقرار اسعار الصرف ، بحيث كان هذا القرض على شكل اتفاق تبادل *Swap* مقابل ضمانات حول مداخيل بترولية ، وإلى جانب هذا فقد طالبت الخزينة من بنك الاحتياطي الفيدرالي قرضا قصيرا الأجل بقيمة 6 مليار دولار.
- أما بنك التسويات الدولية فقد تعهد بتقديم قرض بقيمة 10 مليارات دولار .
- كما تعهدت بعض البنوك التجارية بتقديم قرض قيمته 3 مليار دولار .
- وبالنظر إلى المبالغ المقدمة إلى المكسيك والسرعة التي ثمت بها توفيرها ، فيمكن اعتبار أن هذا الدعم المالي طارئ ولم يسبق له مثيل ، فعلى سبيل المثال 17.8 مليار دولار التي قدمها الصندوق النقد الدولي للمكسيك إنما في الحقيقة تمثل ما قيمته 6688 من حصته *quote-part* في هذه الهيئة المالية . ولو لا هذا الدعم المالي الذي تقرر إعداده في فيفري 1995 فكان من المنتظر أن يصل إلى عدم الاستطاعة على الوفاء بتعهاته ، خاصة منها دفع خدمة ديونه قصيرة الأجل في آجالها المحددة . فلقد ساهم هذا الدعم في إعادة الثقة لدى المستثمرين إزاء المكسيك ، الأمر الذي سمح للحكومة المكسيكية بالرجوع إلى الأسواق المالية الدولية وهو ما قد يفسر عودة رؤوس المال نحو المكسيك ففي سنة 1996 بلغ الحجم الصافي لدخول رؤوس الأموال الخاصة مبلغ 28.1 مليار دولار .

4- الأزمة الآسيوية :

1-4) جنوب شرق آسيا من التمويالت السارع إلى الأزمة المالية :

قد عرفت التنمية الاقتصادية في آسيا عدة مراحل فإنطلاقا من اليابان (منذ حوالي قرن) ، وصولا إلى الصين حاليا ، كان نموذج التنمية المتبعة مشابها إلى حد كبير ، فقد كان يعتمد دوما في بادئ الأمر على تصدير منتجات ذات كثافة من حيث استعمال اليد العاملة (النسيج ، صناعة مصغرة) والتي سرعان ما تتنقل شيئا فشيئا إلى المنتجات أكثر تعقيدا لا سيما مع الميل إلى الصناعة "الثقيلة" إضافة إلى هذا ، فقد كانت تتميز اقتصاديات هذه البلدان بوجود أسواق داخلية معتبرة لكنها محمية من دخول المنافسة الأجنبية ، شركات ضخمة عادة ما تحظى بحماية من عند الدولة وتتوفر اليد العاملة لا سيما بفضل الزحف الريفي (والتي عملت على ارتفاع مستويات معدل الادخار).

⁸⁹ - Bultin de FMI du 13 Fevrier 1995 "Aide exceptionnelle du FMI au Mexique p33.

الازمات المالية، مفهومها و اسبابها

وانطلاقا من نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان اليابان من أوائل البلدان التي سارت على هذا النهج (بفضل إعانة من الولايات المتحدة) ، ليصبح هذا البلد أول مصدر للملابس في العالم سنة 1955 ، ليتقل في العقد الذي تلى إلى إنتاج السيارات على نطاق واسع مرورا بالصناعة الإلكترونية الموجهة للتصدير (وهو ما ينطبق مع النموذج الذي اشرنا اليه) .

وبعد عشرية تقريبا من بداية هذه التغيرات ، اتهجت دول اخرى من دول جنوب شرق آسيا نفس النهج الذي سار عليه اليابان من قبل ، أي الإنطلاق من صناعة نسيجية موجهة للتصدير للوصول إلى إنشاء صناعة إلكترونيات والتي كانت دوما موجهة للتصدير ، وبناء على هذا النموذج فقد عرفت دول جنوب شرق آسيا الدخول في فترة من النمو الاقتصادي لاسيما في بداية التسعينيات ، فقد كان متوسط معدل النمو في هذه المنطقة دوما أكبر من 8% علما أن بلغ هذا المتوسط في الصين ما يقارب 12.5% خلال الفترة 1993-1998 ، ولقد ترجم هذا بدخول رؤوس الأموال إلى جنوب شرق آسيا بشكل معتر نسبيا، لاسيما بعد وقوع الأزمة المكسيكية⁹⁰.

وكدليل على مدى استقطاب منطقة جنوب شرق آسيا لرؤوس الأموال الأجنبية نشير أن الفترة من 1991 إلى 1994 قد تلقت هذه المنطقة ما قيمته 61% من الاستثمارات المباشرة و 29% من استثمارات الحواجز المالية في طريق النمو ، ويرجع البعض هذه النسبة وبنية رؤوس الأموال الداخلة لجنوب شرق آسيا إلى ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في هذه المنطقة والعوائد التي قد يحققها المستثمرون في هذه المنطقة (6% بالنسبة للقصير الأجل) .

لكن بالرغم من كل هذا فلا بد من الاشارة إلى أن في أواسط التسعينيات ظهرت بعض العوامل التي سرعان ما أثرت سلبا على الثقة التي وضعها المستثمرون في هذه البلدان وأدت إلى ظهور الأزمة⁹¹.

في البداية لابد من الاشارة إلى تراجع الصادرات وبداية ظهور العجز الجاري لدى بلدان جنوب شرق آسيا لا سيما مع بداية التسعينيات . وقد يعزى هذا إلى انتهاج سياسة ثبيت سعر الصرف العملة بالنسبة للدولار الأمريكي والذي بدأ قيمته في الإرتفاع خاصة سنة 1995 من جهة وإلى انخفاض أسعار المنتجات الإلكترونية لاسيما سنة 1996 والتي كانت تشكل من بين أهم المنتجات المصدرة من طرف دول جنوب شرق آسيا (وقد يتترجم هذا اتباع النموذج الآسيوي) .

وقد تم تمويل هذا العجز بفضل رؤوس الأموال الأجنبية والتي كانت في معظمها عبارة عن قروض قصيرة الأجل عمل النظام المالي والبنكي في دول جنوب شرق آسيا على إعادة تخصيصها في المنطقة لاسيما لتمويل استثمارات مالية وعقارية (وهو ما قد يفسر ظهور فقاعة مضاربة عقارية) ، وبالتالي مع تراجع مردودية الاستثمار في دول شرق آسيا في بداية التسعينيات (بالرغم من الدخول المتزايدة لرؤوس الأموال) فلا بد من الاشارة إلى بعض الخصائص التي تمتاز بها الانظمة المالية في المنطقة فإلى جانب اعتماد البنوك على العقارات كرهن لمنع القروض فقد كانت الأنظمة البنكية والمالية تعرف تدخل رجال السياسة فيها بواسطة نفوذهم وكذلك تشهد نقص للتنظيمات الاحتياطية وانتشار المعلومات فيها ، وعلى ضوء كل هذا فقد

⁹⁰- آيت بشير عمار مرجع سابق صفحة 185 .

⁹¹- Jacques GRAVEREAU Crise financieue economique 2001, P 195.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

أدى التراجع المزمن لل الصادرات و مردودية الاستثمارات في دول جنوب شرق آسيا إلى ظهور الشكوك حول قدرة هذه البلدان على البقاء ومواصلة العمل بسياسة ارتباط سعر الصرف عملاً بما بقيمة عملة أخرى كانت تمثل في الدولار الأمريكي .
أساسا إضافة إلى هذا فقد اشرنا سابقا إلى سوء تحصيص رؤوس الأموال من طرف الأنظمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وهو ما أدى إلى ظهور الفقاعة المضاربة (عادة ما تعرف هذه الظاهرة بالانتقاء المعاكس) ، وفي هذا الاطار فقد ادى الاعلان سنة 1997 عن مستوى الديون المشكوك في تحصيلها لدى 10 هيئات مالية بين 92 هيئة مالية إلى الرفع من هذه الشكوك .

وقد اظهرت بعض الاحصائيات مثلاً أن مستوى الديون المشكوك في تحصيلها في تايلندا ، ماليزيا ، اندونيسيا و الفلبين وسنغافورة تقدر بـ 73 مليار دولار أي 13% من الانتاج الداخلي الجمجم لهذا الدول ومع تسامي هذه الشكوك بدأت رؤوس الأموال بالخروج من دول شرق آسيا المر الذي ادى الى بداية الانخفاض أسعار الأصول المالية والعقارات والذي أثر سلباً على البنوك وباقى الهيئات المالية .

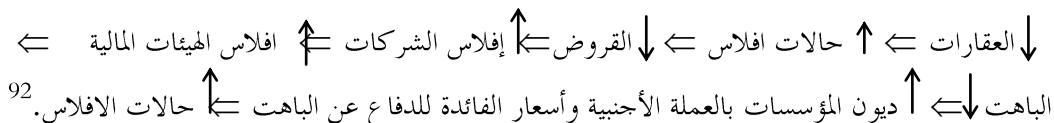
هكذا وبعد أن انتقلت قيمة رؤوس الأموال الصافية الخاصة الداخلية إلى هذه المنطقة (كوريا ، اندونيسيا ، تايلندا ، الفلبين ماليزيا) من 38 مليار دولار سنة 1994 إلى 97 مليار سنة 1996 انخفضت هذه القيمة لتصبح في حدود (-12) مليار دولار (تدفق سلبي) وهو ما يعني تراجع بمقدار 109 مليار وهو ما يمثل 10% من الناتج الداخلي الاجمالي لهذا البلدان .
هكذا فقد ظهرت أول الضغوطات ضد الباهت التايلندي انطلاقاً من شهر فيفري 1997 وهو ناتجة عن افلاس واحدة من أهم الهيئات المالية في تايلندا شركة *Finance one* بحيث تمكنت السلطات النقدية التايلندية من مواجهتها لتبعها سلسلة ثانية من الضغوطات ضد الباهت دائماً في شهر ماي من نفس السنة وقد استدعى مواجهتها تدخل كافة البنوك المركزية في المنطقة وبالرغم من كل هذا فقد عرف الباهت موجة ثالثة من الضغوطات المضاربة دفعت السلطات النقدية التايلندية إلى الاعلان عن تعويم سعر الصرف الباهت في 02 جويلية 1997 ومع اعلان تايلندا عن تعويم سعر صرف عملتها والتي بدأت بالإنهيار فقد بدأت الصعوبات تظهر في النظام المالي التايلندي وأخذت الانتقال إلى باقي البلدان في جنوب شرق آسيا .

فقد أدى الخروج الكبير نسبياً لرؤوس الأموال من المنطقة إلى ظهور جملة من ردود الفعل المتسلسلة ، فنظراً للتخلص من قدرة السلطات النقدية عن نظام ربط قيمة العملة بقيمة الدولار الأمريكي ، فقد عمد العديد من المفترضين الذين افترضوا من قبل رؤوس اموال العملة الأجنبية إلى شراء الدولارات وذلك خوفاً من تكبّد خسائر الصرف وفي المقابل فقد شكّل المفترضون في قدرة المدينيين على دفع خدمة ديونهم ومن ثم القرار بعدم منح القروض وعدم تجديدها ، كل هذا قد أدى إلى نقص السيولة في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا (وهو الأمر الذي قد يعتبر من بين الخصائص الأساسية للأزمة المالية) ونظراً لصعوبات التي وجدتها المؤسسات في الحصول على القروض لا سيما لتمويل رأس المال العمل فقد خلق صعوبات للبنوك وللهيئات المالية الأخرى

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

وبالتالي فكل هذه العوامل قد تفسر الصعوبات التي اعترت البنوك التايلندية فعلا فقد شهدت هذه الأخيرة انخفاض الباهت بنسبة 37% انخفاض الأصول المالية بنسبة 40% وانخفاضا بقيمة 50% على العقارات التي تحصلت عليها على شكل رهن .

واستنادا إلى هذا فقد حاول A. Guillouet أن يعطي صورة عن نمط انتقال الأزمة المالية من قسم إلى قسم آخر في النظام المالي التايلندي .



هذا ولقد ساهم تدهور قيمة الباهت في تنشيط هذه الحلقة وذلك لكون هذا التدهور قد أدى إلى رفع قيمة المديونية التي تم الحصول عليها بالعملة الصعبة ، وبالتالي مع انتشار الأزمة المالية عبر النظام المالي التايلندي فقد بدأت الأزمة في الانتقال نحو باقي دول المنطقة بحيث ظهرت ضغوطات مضاربة ضد عملات باقي الدول ، ماليزيا ، الفلبين واندونيسيا في مرحلة أولى ثم هونغ كوريا الجنوبيّة في مرحلة ثانية .

4-2) الأزمة الآسيوية من العدوى إلى تدخل صندوق النقد الدولي :

فلا فنظرا للانخفاض المعتبر لأسعار صرف عملاتها والخروج المكلف لرؤوس الأموال الأجنبية منها اضطرت كوريا واندونيسيا وتايلندا إلى طلب الاعانة (على غرار ما حدث في المكسيك سنة 1994-1995) من صندوق النقد الدولي وقد كان هذا في إطار اتفاقية تأكيد .

وفي الحقيقة فقد تضمنت الخطة المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة شطرين أولهما مرتبط بالسياسات النقدية والجباية ، والآخر يجملة من الاصلاحات الهيكلية فقصد الحد من العجز الخارجي والعمل على استقرار العملة بعد تدهورها (شرط لإسترجاع القدرة التنافسية) ، كان من الواجب انتهاج سياسات نقدية وجباية تقيدية وذلك في محاولة لتخفيض الطلب الداخلي واسترجاع ثقة المستثمرين وبالتالي من هذا فقد طلب الصندوق من هذه البلدان (كوريا، تايلندا ، واندونيسيا) اتخاذ جملة من التدابير الهيكلية واعادة هيكلة ورسملة القطاع البنكي (سبق وأن ذكرنا هذه الطريقة تعتبر كرسيلة لواجهة الأزمات البنكية) تقيد ورفع الرقابة الاحتياطية Prudentiel contrôle تطوير التشريع الخاص بالبنوك وبالافلاس وفتح النظام البنكي لرأس المال الاجنبي .

ومن خلال هذا نلاحظ أن إلى جانب اتباع سياسات نقدية وجباية تقيدية فقد تحور معظم التدابير الهيكلية المقترحة على النظام البنكي والذي قد يعتبر واحد من الاسباب الرئيسية للأزمة وذلك لنمط تخصيصه للقروض ولرؤوس الأموال ، وإلى جانب هذين الشطرين الذي تضمنتها خطة صندوق النقد الدولي فقد تضمنت أيضا اعوانات مالية تقدم للبلدان المعنية ، وبين الجدول التالي حجم الاعوانات المالية المقدمة ومصدرها ، بإعتبار أن هذه الإعوانات متأنية من هيئات مالية دولية مختلفة .

⁹² - Irin Bund , histiore crises financieres 19 eme journées international d'économie Monitaire et bancaire " Lyon 6et7 Juin 2002p10.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

الجدول رقم (05) : الاعانات المالية المقدمة من طرف هيئات مالية دولية مختلفة

البلد	تايلندا
تاريخ تقويم العملة	02 جويلية 1997
تاريخ طلب الاعانة من FMI	05 أوت 1997
تاريخ الحصول على التأكيد	20 أوت 1997
المؤسسات المساهمة في الإعونة ومبلغ المساهمة	4 مليار دولار صندوق النقد الدولي
	1.5 مليار دولار البنك الدولي
	1.2 مليار دولار البنك الآسيوي للتنمية
	مصادر مختلفة 10.5 مليار دولار
	المجموع 17.2 مليار دولار

البلد	أندونيسيا
تاريخ تقويم العملة	04 أوت 1997
تاريخ طلب الاعونة من FMI	04 أكتوبر 1997
تاريخ الحصول على التأكيد	05 نوفمبر 1997
المؤسسات المساهمة في الإعونة ومبلغ المساهمة	10 مليار دولار صندوق النقد الدولي
	4.5 مليار دولار البنك الدولي
	3.5 مليار دولار البنك الآسيوي للتنمية
	مصادر مختلفة 17 مليار دولار
	المجموع 35 مليار دولار

البلد	كوريا الجنوبية
تاريخ التوقف عن الدفاع عن قيمة اليوون	17 نوفمبر 1997
تاريخ طلب الاعونة من FMI	21 نوفمبر 1997
تاريخ الحصول على التأكيد	04 ديسمبر 1997
المؤسسات المساهمة في الإعونة ومبلغ المساهمة	21 مليار دولار صندوق النقد الدولي
	10 مليار دولار البنك الدولي
	04 مليار دولار البنك الآسيوي للتنمية

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

مصادر مختلفة	22 مليار دولار
المجموع	57 مليار دولار

37.4 مليار دولار	صندوق النقد الدولي	توزيع المساهمة المالية حسب كل هيئة مالية
16 مليار دولار	البنك الدولي	
8.7 مليار دولار	البنك الآسيوي للتنمية	
51.5 مليار دولار	مصادر مختلفة	
109.2 مليار دولار		المجموع

Source : A.Guillovet « crise asaitique ; leçons provisoires et premeirs espoirs un revue d' economie financiere n° 48 juillet, 1998, P 212

من خلال الجدول قد تبين لنا مدى الاهمية النسبية للإعانتات التي قدمتها هيئات مالية مختلفة على رأسها صندوق النقد الدولي (17.2 مليار دولار لتايلندا ، 35 مليار دولار لأندونيسيا ، 57 مليار دولار لكوريا) وفي الحقيقة هذه الاعانة تمثل على التوالي 10% ، 12% من الناتج الداخلي الاجمالي لهذه البلدان مقاييسا بسعر صرف 1996⁹³.

أول ما قد يقال حول تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الاسوية هو أن الصندوق استجاب لطلب جاء بصورة تلقائية من عند هذه البلدان ، وقد يعكس هذا اللجوء التلقائي المصداقية التي اكتسبتها الصندوق كهيئة وقد ساهم في مواجهة الأزمات المالية لاسيما بعد تدخله في حل الأزمة المكسيكية سنة 1995 ، وازمة المديونية فيما قبل ، ومن ثم فيمكن القول أن صندوق النقد الدولي كهيئة قد اكتسب مكانة هامة نسبيا في النظام المالي الدولي لاسيما عند ظهور الأزمات المالية .

وفي هذا الاطار قد يعتبر على ضوء بعض المؤشرات الخاصة بدول جنوب شرق آسيا أن السياسات والتدابير التي انتهت بها هذه الدول بإيعانة من صندوق النقد الدولي قد كانت فعالة نسبيا ففي سنة 1999 شهدت هذه الدول تسجيل معدلات نمو ايجابية (2% في كوريا ، 2% في الفلبين ، 1% في تايلندا ، 0.9% في ماليزيا ، ماعدا اندونيسيا أين تواصل تراجع الناتج الداخلي الاجمالي) . بداية ظهور فائض حاري (70 مليار بعد أن تم تسجيل عجز بقيمة 55 مليار دولار سنة 1996 للخمس دول الاساسية التي مستها الأزمة الآسيوية) وقد تزامن هذا بتحسين اسعار الصرف ، ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية ومؤشرات الأسواق المالية ، ونصرور بعض نتائج السياسات المتبعه لا بد أن نشير إلى توقف معدل نمو الانتاج الصناعي عن التراجع في دول جنوب شرق آسيا وإلى بداية دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول المنطقة سنة 1999 .

وبالتالي فعلى غرار ما حصل في المكسيك سنة 1995 فقد ساهم صندوق النقد الدولي في إعانة دول جنوب شرق آسيا للدخول في مرحلة نمو وتجاوز الأزمة المالية ومع هذا ثمة هناك جملة من الانتقادات وجهت للصندوق وتعامله إزاء الأزمة الآسيوية .

⁹³- س فيشر " الأزمة الآسيوية والدور المهم لصندوق النقد الدولي " ، مجلة التمويل والتنمية عدد يونيو 1998 صفحة 04.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

4-3) التسلسل التاريخي لظهور الازمة :

- مارس 1997:** أزمة مالية في تايلندا نجمت عن الأعيار المؤسسات المالية وعلى رأسها *Finance ONE* .
ماي 1997: بروز اشاعات حول تدهور العملة التايلندية أدت إلى الأعيار البورصة المالية في تايلندا بانخفاض مقدار 80% ، بإتجاه سنغافورة وهونغ كونغ لمساعدة تايلندا .
جوان 1997: استقالة وزير المالية التايلندي .
جويلية 1997: تعويم العملة التايلندية وهو ما أدى إلى فقدان هذه العملة 23% من قيمتها وانخفاض البورصة بانكوك بـ 25% .
11 جويلية 1997: تخفيض الفلبين لعملتها بنسبة 10% وقد ان بذلك بورصة مانيلا 22% من قيمتها .
16 جويلية 1997: اليابان تبحث مع صندوق النقد الدولي في كيفية إنقاذ اقتصاد تايلندا ومنح بذلك *FMI* لتايلندا قرض قيمته 16.7 مليار دولار .
18 أوت 1997: ظهور توترات في السوق المالي الماليزي مما دعى رئيس الوزراء مهاتير محمد إلى توجيه اللوم إلى المضاربين وعلى رأسهم *GEORGE SOROS* ، ومنعت بذلك ماليزيا عمليات البيع الآجلة وهذا ما زاد في تعقيد الأزمة.
25 أوت 1994: ظهور اختلال على مستوى العملات الوطنية لكل من كوريا وهونغ كونغ وانخفاض في عملة ماليزيا .
21 سبتمبر 1997: اجتماع سنوي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هونغ كونغ واقتراح البيان بإنشاء صندوق لإإنقاذ الاقتصاد الآسيوي بقيمة 100 مليار دولار .
8 أكتوبر 1997: مزيد من الانخفاض في قيمة العملة الاندونيسية وهبوط البورصة في جاكارتا بنسبة 48% من قيمتها وهذا ما تطلب *FMI* للأندونيسيا قرض بقيمة 37 مليار دولار .
14 أكتوبر 1997: شروع تايلندا في برنامج إعادة هيكلة قطاعها البنكي
27 أكتوبر 1997: ظهور الفوضى والهلع في أغلب بورصات العالمية حيث فقدت بورصة وول ستريت 7.8% من قيمتها ولكن كانت بعيدة عن الواقع في الأزمة المالية .
3 نوفمبر 1997: إغلاق 16 بنك في اندونيسيا تحت ضغوط *FMI* .
24-25 نوفمبر 1997: أزمة مالية في كوريا وتعرض العملة والبورصة الكورية على سقوط حر وطلب قرض من *FMI* بقيمة 60 مليار دولار .
8 سبتمبر 1997: إغلاق 56 مؤسسة مالية في تايلندا وانخفاض في بورصة هونغ كونغ بنسبة 87% .
2 فيفري 1998: تعرض البنوك الاوروبية المتواجدة في آسيا إلى خسارة قدرت بـ 20 مليار دولار .

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

5- الأزمة المالية 2007-2008 :

1) نشأت الأزمة المالية 2007-2008 :

نشأت الأزمة المالية 2007-2008 نتيجة عدة عوامل اقتصادية ومالية، والتي تتضمن التالي:

- **الرهن العقاري الخاطئ:** كانت السياسات الائتمانية المنحازة في الولايات المتحدة تشجع على منح الرهون العقارية للأشخاص لا يستطيعون تحملها، مما أدى إلى زيادة الأسعار في سوق العقارات وعدم استقرار الأسواق المالية المرتبطة بها.
- **الديون السيئة:** كانت البنوك تميل إلى منح القروض بشكل كبير للأشخاص الذين لا يستطيعون السداد، وتم بيع هذه الديون بأسعار مرتفعة في الأسواق المالية، وبالتالي تسبيبت في انهيار فقاعة الديون العالمية.
- **الإعسارات الكبيرة:** تسبيبت الرهون العقارية الخاطئة والديون السيئة في العديد من الإعسارات الكبيرة للبنوك والشركات المالية، مما أدى إلى تعطيل التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي.
- **التفوق المالي الخاطئ:** تميل شركات الاستثمار والبنوك إلى المخاطرة بالمزيد من الأموال في الأسواق المالية، مما يزيد من التفوق المالي الخاطئ والمخاطر العالية، وعدم الالتزام بالقواعد واللوائح الرقابية.
- **تداعيات الأزمة العالمية:** كانت الأزمة العالمية التي وقعت في عام 2008، والتي شلت العديد من الدول الأخرى، تعززت بالتزامن مع الأزمة المالية في الولايات المتحدة، مما تسبب في تفاقمها وتأثيرها الكبير على الاقتصاد العالمي. تتضمن الأسباب السابقة بعض العوامل الرئيسية التي تسبيبت في نشوء الأزمة المالية 2007-2008. وتوضح هذه الأزمة أهمية الرقابة المالية والإدارة المالية الفعالة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحذيرنا من خطورة التكهنات المالية الخاطئة والتفوق المالي الزائد.

5-2) مفهوم الأزمة المالية 2008 وأسبابها :

- تعبر الأزمة المالية 2008 واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث، وقد تسبيبت في تداعيات اقتصادية ومالية عالمية. ويرجع سبب الأزمة إلى عدة عوامل⁷⁸، بما في ذلك:
- ارتفاع أسعار العقارات: كانت هناك زيادة في الطلب على العقارات في الولايات المتحدة وعدة دول أخرى، مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات، وزيادة الرهون العقارية السيئة.
 - تجارة الرهن العقاري: قامت العديد من البنوك بتجميع قروض الرهن العقاري وبيعها في الأسواق المالية، ولكنها لم تقم بتقديم معلومات صحيحة عن هذه الديون، وبالتالي قمت الموافقة على القروض الرهن العقاري السيئة.
 - الديون السيئة: قمت الموافقة على العديد من القروض السيئة للأشخاص الذين لا يمكنهم تحملها، مما أدى إلى زيادة الديون السيئة في الأسواق المالية.

⁷⁸ - علي حجازي ،"تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والعربي" ، مركز الدراسات والبحوث العربية ، 2010 ، ص 45.

الازمات المالية، مفهومها و اسبابها

- الإسهامات المالية الزائد: قامت العديد من الشركات المالية بالمخاطر بالتزيد من الأموال في الأسواق المالية، مما زاد من التفوق المالي الزائد وعدم الالتزام بالقواعد واللوائح الرقابية.

- الأزمة العالمية: كانت الأزمة المالية في الولايات المتحدة جزءاً من أزمة اقتصادية عالمية، وتسبيت في تداعيات على الأسواق العالمية.

3-5) نتائج و آثار الأزمة :

تأثير العالم بشدة بالأزمة المالية 2008، حيث تسبيت في تداعيات اقتصادية ومالية عالمية⁷⁹، بما في ذلك:

- الإفلاس والإغلاق: تسبيت الأزمة في الإفلاس والإغلاق للعديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.
 - فقدان الوظائف: تسبيت الأزمة في فقدان الوظائف وارتفاع معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم.
 - الأزمة الاجتماعية: تسبيت الأزمة في زيادة التوتر الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء العالم.
 - الاضطرابات السياسية: تسبيت الأزمة في اضطرابات سياسية في بعض الدول، وتحديداً في الولايات المتحدة.
 - الأثر على الاقتصاد العالمي: تسبيت الأزمة في انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ الاستثمار في جميع أنحاء العالم.
- بشكل عام، يمثل الأزمة المالية 2008 تحدياً حقيقياً من خطورة التكهنات المالية الخاطئة والتفوق المالي الزائد، وال الحاجة إلى تعزيز الرقابة المالية والإدارة المالية الفعالة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- الأثر على القطاع المصرفي: تأثر القطاع المصرفي بشدة بالأزمة المالية، حيث تسبيت في تراجع قيمة الأصول وزيادة معدلات الإفلاس، وهو ما أدى إلى تضاؤل الثقة في القطاع المصرفي وتقلص الودائع المصرفية.
 - الإجراءات التي اتخذتها الحكومات: اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات ل التعامل مع الأزمة المالية، بما في ذلك حزم الإنقاذ والتخفيف النقدي وتنظيم نظام المالية وتشديد الرقابة المالية.
 - التداعيات على الاقتصاد العالمي: تسبيت الأزمة في تباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات البطالة وتراجع النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تسبيت في انخفاض حركة التجارة العالمية.
 - تأثير الأزمة على الثقافة المالية: تسبيت الأزمة في تفكير الناس بشكل مختلف حول الثقافة المالية، حيث أدرك الناس أهمية الحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب التكهنات المالية الخاطئة.

4-5) الدروس المستفادة من الأزمة المالية 2008 :

تحتاج هذه الأزمة إلى إعادة النظر في النظام المالي العالمي وضرورة تحسين الرقابة المالية وتشديدها، وتحتاج إلىأخذ الدروس المستفادة من الأزمة لتفادي حدوث أزمات مالية في المستقبل.

⁷⁹ - محمد الصغير التمساوي ، "الأزمة المالية العالمية 2008 - 2009: الأسباب والأثار والدروس المستفادة" ، مؤسسة النشر العربية للدراسات والنشر، 2010. ص 33-35.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

شكلت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 درساً هاماً للعديد من الحكومات والمؤسسات المالية والاقتصادية حول العالم، وتتضمن الدروس المستفادة من الأزمة المالية 2008 ما يلي⁸⁰:

-أهمية تنظيم النظام المالي: تبين من الأزمة المالية أنه من الضروري تنظيم النظام المالي بطريقة فعالة وشاملة للحد من المخاطر المالية وتجنب حدوث أزمات مالية.

-أهمية الشفافية والمساءلة: تبين من الأزمة المالية أنه من الضروري تحقيق الشفافية والمساءلة في النظام المالي والمؤسسات المالية لتحسين الثقة في النظام وتجنب الاحتيال والفساد.

-أهمية التركيز على الاقتصاد الحقيقي: تبين من الأزمة المالية أنه يجب على الحكومات والمؤسسات المالية التركيز على دعم الاقتصاد الحقيقي والقطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

-أهمية التعاون الدولي: تبين من الأزمة المالية أنه يجب على الدول تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لتبادل الخبرات والمعلومات والإجراءات والحلول لمواجهة الأزمة المالية على المستوى العالمي.

-أهمية التحكم في المخاطر المالية: تبين من الأزمة المالية أنه من الضروري التحكم في المخاطر المالية وتنوع المحفظة الاستثمارية لتجنب التعرض لخسائر كبيرة في حالة حدوث أزمات مالية.

-أهمية الاستماع إلى الإشارات المبكرة: تبين من الأزمة المالية أنه من الضروري الاستماع إلى الإشارات المبكرة عن وجود مشكلات أو عوامل خطيرة في النظام المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوث أزمات مالية.

بشكل عام، تعتبر الأزمة المالية 2008 تحذيراً حقيقياً للعالم بأهمية ضرورة تعزيز الرقابة المالية والإدارة المالية الفعالة وتفادي التكهنات المالية الخاطئة، وتعزيز ثقافة المالية الصحبة والمسؤولية.

5) الإجراءات التي قامت بها الدول لمواجهة الأزمة :

اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات لمواجهة الأزمة المالية⁸¹ 2008، وتتضمن الإجراءات الرئيسية التي قامت بها الدول ما يلي:

-حزم الإنقاذ المالي: قامت الحكومات بتقدیم حزم الإنقاذ المالي للمؤسسات المالية المتضررة، ومنح القروض الضرورية لتجنب الإفلاس والإغلاق.

-تحفييف السياسة النقدية: قامت الحكومات بتحفييف السياسة النقدية وتخفيف أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي.

-تنظيم نظام المالية: قامت الحكومات بشدید الرقابة المالية وتنظيم نظام المالية لتجنب حدوث أزمات مالية مستقبلية.

⁸⁰ - محمد الصغير النمساوي ، "الأزمة المالية العالمية 2008 - 2009: الأسباب والآثار والدروس المستفادة" ، مؤسسة النشر العربية للدراسات والنشر، 2010. ص 35.

⁸¹ - علي حجازي، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والعربي" ، مركز الدراسات والبحوث العربية ، 2010 ، ص 62.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

-تعزيز الإدارة المالية: قامت الحكومات بتعزيز الإدارة المالية الفعالة وإجراء إصلاحات في النظم المالية لتحسين الشفافية والمساءلة.

-دعم الاقتصاد الحقيقي: قامت الحكومات بتوفير الدعم للقطاعات الحيوية ودعم الاقتصاد الحقيقي، مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

-تحفيز النمو الاقتصادي: قامت الحكومات بتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات من خلال توفير الحوافر والتنمية الإقليمية.

-تحفيز الاستهلاك: قامت الحكومات بتحفيز الاستهلاك ودعم الشراء من خلال إجراءات مثل تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي.

-التعاون الدولي: قامت الحكومات بالتعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعلومات والإجراءات والحلول لمواجهة الأزمة المالية على المستوى العالمي.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم اتخاذ هذه الإجراءات، فإن تداعيات الأزمة المالية 2008 استمرت لفترة طويلة، ولا يزال بعض الاقتصاديات يعانون من تداعياتها حتى الآن. لذلك، يحتاج النظام المالي العالمي إلى مزيد من الإصلاحات والتحسينات لتجنب تكرار حدوث أزمات مالية في المستقبل .

المبحث الثالث : سياسات تحجب الأزمات المالية

طرح في أدبيات الاقتصادية والتجارب العلمية جملة من السياسات المادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها

⁸²:

1. العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي تتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت النظام الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والإحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطيات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات واستخدام سياسات مالية ونقدية أكثر إلتزاما بأهدافها .

2. الاستعداد والتجهيز الكافي لحالات الانكماش في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسيع الدور المالي للقطاع الخاص ، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفي يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى .

3. التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف الحاضر، والمطلوب ، هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية ، ويمكن تقليله في حالات إحتياج المصرف للسيولة في حالة الأزمات ، والاستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ بإحتياطات كافية في النقد الأجنبي .

⁸² Jacque .OP cit 220 .

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

4. الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي ، كما يجب العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي .
5. تقليل دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع . وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليل دور الدولة خلال برامج لشخصنة القطاع المصرفي .
6. تقوية ودعم النظام المخاسي والقانوني وزيادة الشفافية والافصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملةأصول المصرف والقطاع المصرفي المالي .
7. اعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية ، بمعنى منع تدخل الحكومة عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية .
8. مراقبة رؤوس الأموال والتقليل من دخول التدفقات المالية القصيرة الأجل والتي تهدف إلى المضاربة وذلك عن طريق :
 - فرض ضريبة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل والمسمى (TAXE –TOBINE) وتقدر بين 0.05% إلى 1%.
 - تطبيق هذه الضريبة على كافة الأسواق المالية الدولية و إلا فإن رؤوس الأموال ستتجه إلى الأماكن التي لا يطبق فيها هذا الرسم .
 - الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة و تتبع أعمال المصارف التجارية من منظور الملاءة ، والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالازمات المصرفية قبل حدوثها وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المالي ، حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى هذه الطرق تتضمن :
 - الكفاية الرأسمالية : تطبق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل.
 - نسبة السيولة : تطبق نسبة السيولة الإجبارية .
 - التحفظ على القروض الرديئة : وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر .
 - زيادة الشفافية و الافصاح عن كافة المعلومات .
 - تعين مدققي حسابات خارجيين.
 - منع حلوث ظاهرة التركيز الإئتماني : وضع حد أعلى لمقدار القروض ولا تسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف المقترض واحد .
 - إنشاء مكتب مركزي للمخاطر
 - استخدام نظام تأمين الودائع : على غرار النظام المتبع في الو.م.أ أو كندا ، بريطانيا وذلك بتؤمن حد أعلى على الودائع

⁸³ Irana Bunda OP cit P24.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

5- مقرض الملاذ الأخير العالمي :

5-1) أهمية مقرض الملاذ الأخير العالمي :

إن ضرورة وجود مقرض الملاذ الأخير العالمي مرتبط بالعولمة المالية ، وبتداول خطر النظام وبالاحتمال المتزايد لظهور الأزمات المالية الدولية فهناك من يعتبر أن وجود مقرض الملاذ الأخير عالمي أمر ضروري وعلى العكس فهناك من خالق هذا الرأي في هذا الصدد اعتبرت *A.Schwartz* أن ضرورة وجود مقرض الملاذ الأخير عالمي سرعان ما تراجع إذا كانت السلطات النقدية الوطنية تضمن القيام بدور مقرض الملاذ الأخير على المستوى المحلي في ظل اتباعها لأنظمة الصرف الملائمة ومن ثم فاستنادا إلا هذه الفكرة فلا بد من توقف صندوق النقد الدولي عن قيامه بدور مقرض الملاذ الأخير العالمي ، كما نجد هذا الرأي أيضا لدى *M.Friedmen* والذي اعتبر أن تدخلات الصندوق خلال الأزمات المالية الدولية الأخيرة التي كانت غير مناسبة بل ذهب إلى حد اعتبار أن زوال صندوق النقد الدولي هو شرط اساسي لضمان الاستقرار المالي في العالم .

وعلى العكس من هذا ن واستنادا إلى أزمات 1998 فقد اعتبر *C. Kindel berger* انه من الضروري وجود

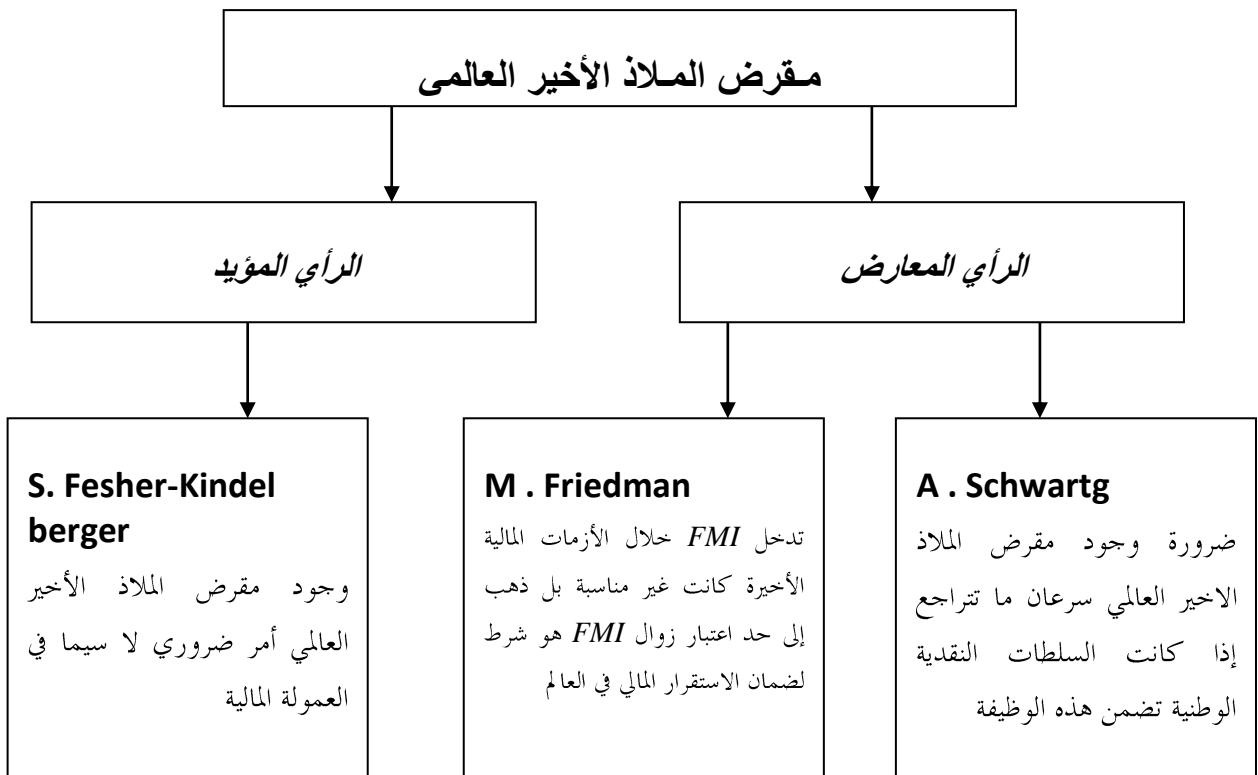
مقرض الملاذ الأخير على المستوى العالمي لاسيما في ظل العولمة المالية وتدوين خطر النظام⁸⁴ .

هذا وبعد أن استند ضرورة وجود مقرض الملاذ الأخير على المستوى العالمي إلى الروابط التي خلقتها العولمة المالية الأمر الذي جعل معظم البلدان عرضة لخطر العدوى .

⁸⁴ ليخاندرو لوريز " صندوق النقد الدولي ووظيفة مقرض الملاذ الأخير " مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 1999 ، ص 24.

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

الشكل رقم (03): أهمية مقرض الملاذ الأخير العالمي



المصدر: من اعداد الطالبة

2-2) صندوق النقد الدولي كمقرض الملاذ الأخير العالمي :

لقد أوكلنا مهمة مقرض الملاذ الأخير العالمي إلى *FMI* من خلال قمة *G7* التي انعقدت بـ*هاليفاكس Halifax* سنة 1995 ، حيث تم الرفع من دور الصندوق في العيام بعمليات الرقابة الاحتياطية والتنبؤ بالأزمات المالية [لا سيما عبر وضع معيار خاص لنشر المعلومات] .

اعطاء الصندوق امكانية الحصول على الموارد المالية الازمة لتدخل كمقرض الملاذ الاخير العالمي من خلال الأزمات المالية الدولية عن طريق ما يعرف بالاتفاقيات العامة للقرض (*AGE Accords Génieraux d' unprunts*) والتي أنشئت سنة 1962 وهي عبارة عن حظ قرض مفتوح بشكل دائم لدى 11 بنك مركزى في الدول المصنعة لصالح الصندوق ، كما تقرر سنة 1995 إنشاء ما يعرف بالإتفاقيات الجديدة للقرض

كما عمل الصندوق على تكييف وسائله وآلياته كي يصبح قادرا على القيام بهذه مقرض الملاذ الاخير العالمي وقد نذكر في هذا الاطار إنشاء تسهيل الاحتياط التكميلي (*Facilité de réserve supplémentaire* 1997) (الموجه للبلدان التي تعرف أزمة مالية) بالإضافة إلى إنشاء ما يعرف بخط القرض الشرطي (الموجه للبلدان المهددة بالأزمة المالية) .

وقصد تبيان مدى فعالية الآليتين السابقتين الذكر حاول *W.Bagehot* أن يبين مدى احترامها لمبادئ *S. Fesher*، وج osp هذا الأخير لابد على مقرض الملاذ الأخير أن يقرض دون حدود ، لقاء فوائد والحصول على ضمان ، كل الم هيئات

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

المالية ما عدا تلك التي تعرف حالة عدم الملاحة ، فإستنادا إلى *S. Fesher* وللوجهة الأولى مبدأ دفع الفوائد المطبق في الأليتين ناهيك عن وجود الشرطية والتي تهدف إلى نفس الغاية .

أما فيما يخص مبدأ الإقراض الغير محدود ، فإذا لاحظنا ما جاءت به الاتفاقيات الجديدة للإقراض فإنه يتسعى لصندوق تقديم القروض بالنمط المشار اليه . وخلاصة القول أنه طبقا لمبادئ *FMI* يمكن اعتبار *W.Bagehot* كمقرض ملاذ أخير عالمي .

ومن جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أن جلوء البلدان المتضررة إلى الصندوق هو الذي زاد من حدة الأزمة وتسريعها ، حيث طالب *FMI* مقابل تقديم العون المالي تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية في ظروف تقتضي فينظر الكثرين أن تكون المشورة السليمة هي عكس ذلك ، وبذلك اظيفت إلى نكاليف الأزمة وأعبائها تكاليف مشورة الصندوق الخاطئة .

كما حملت برامج الصندوق و التي أعدت لمواجهة الأزمة بقائمة طويلة من الإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد والتي لم تكن لها علاقة مباشرة لعلاج الأزمة فووسط أزمة خانقة يزيد *FMI* من حدتها .

زيادة شكوك حول ادراك الصندوق لطبيعة الأزمة فقد أدى إلى إغفال 16 بنك أندنوسي مما زاد في تعيق الأزمة .

كما علق البعض على أن الأزمة المالية إستعملت كفرصة لإعادة هيكلة وصياغة اقتصاديات بلاد ، الأزمة في صورة اقتصادات تناسب التطورات السائدة في واشنطن والصندوق .

خلاصة القول فإن تدخل صندوق كمقرض ملاذ أخير عالمي زاد من حدة الأزمة .

الازمات المالية , مفهومها و اسبابها

خلاصة الفصل:

من الأزمات المالية التي عرفها العالم نستنتج أنه من الضروري أن يكون التحرير المالي مصحوبا بسياسات ملائمة للحد من سرعة التقلب ومن المتفق عليه منذ وقت طويل أنه لا غنى عن سياسات الاقتصادية الكلية السليمة للمحافظة على الاستقرار المالي غير أن التجارب الحديثة تؤيد أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإن كان ضروريا فهو لا يكفي لتحقيق الاستقرار المالي ، فيجب أن يكون حظ دفاع الأول ضد المخاطرة المالية هي الإدارة السليمة للمخاطرة المالية وعلى البنوك وجميع الوسطاء الماليين أن يديروا مخاطر ميزانياتهم بحكمة ويجب وضع نظام منضبط للسوق يسير ويبني أفضل أساليب المحاسبة والمراجعة والإفصاح والشفافية مع وضع رقابة مستمرة ودائمة لحساب رؤوس الأموال .

المنظمات المالية الدولية

الفصل السادس : المنظمات المالية الدولية

المنظمات المالية الدولية

تمهيد:

تعد المنظمات المالية الدولية من أهم المؤسسات الدولية التي تعمل على تطوير وتمويل الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة في العالم. تضم هذه المنظمات مجموعة واسعة من المؤسسات المالية والاقتصادية والتي تعمل في مجالات مختلفة مثل التمويل الدولي، والتنمية والتجارة الدولية، وتمثل هذه المنظمات في :

- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- منظمة التجارة العالمية.

تعمل هذه المنظمات على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والتنمية المستدامة في العالم، وتتميز بدورها الحيوى في تمويل المشاريع الضخمة وتحسين السياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء .

المنظمات المالية الدولية

المبحث الأول :اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية

يشكل التبادل للسلع أبرز اهتمامات الإنسان منذ القدم، وتحديداً بعد أن عرف الإنتاج وطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وقد زادت أهمية التبادل مع تقدم المجتمعات. وكما هو معروف بأن العالم خرج من الحرب العالمية الثانية منهك القوى، حيث خسرت أوروبا أغلب مراكمها الصناعية والتجارية، كما خسرت مستعمراتها واستفادت الولايات المتحدة التي حصدت كل المكاسب وتصدت لقيادة العالم، ومع نهاية الحرب عقد مؤتمر كان يسعى إلى وضع سياسة اقتصادية من أجل إنشاء منظمة دولية للتجارة فانعقد اجتماع ما بين مجموعة من الدول وخرج بحوالي 156 مادة مهدت إلى ظهور ما يعرف بالجات أي.

.Général Agreement of Tariffs and Trade "الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية"

وانبعثت فكرة إنشاء منظمة التجارية العالمية لأول مرة ضمن مؤتمر هافانا الاقتصادي، حيث كانت و.م.أ قبل إنشاء الجات قد أعدت سنة 1945 مشروع لإنشاء منظمة دولية للتجارة، ولكن هذا المشروع لم يرى النور، ومع مرور الوقت وتشابك عمليات التجارة الدولية وتطورها، أصبح الأمر لزاماً لإنشاء منظمة التجارة الدولية. وبرز ذلك بشكل واضح أثناء مفاوضات حولية "الأوروبي"، ولقد تضمن نتائج هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية وقد بدأت مهامها سنة 1995، ومع قيامها فقد اكتمل القلع الثالث للنظام الاقتصادي الجديد العالمي الذي اشتمل على كل من صندوق النقد الدولي (IMF)

.International Monetary Fund

The International Bank for Reconstruction and Development Bretton Woods، وتم إنشاؤها عام 1944 وفقاً لاتفاقية Bretton Woods، فهذا المثلث المتشاركة يؤكّد على عولمة الاقتصاد العالمي بما سيكون له من تأثيرات بعيدة المدى على كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

1 - فكرة قيام وإنشاء منظمة التجارة العالمية :

بعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة نشرت حكومة الولايات المتحدة مشروع الدعوة إلى المؤتمر الدولي للتجارة والعمل بهدف إعادة تنظيم التجارة الدولية وإنشاء منظمة جديدة تشرف على تنظيمها و في 18 فبراير 1946 قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجنة الأمم المتحدة عقد هذا المؤتمر و شكل لجنة تحضيرية لوضع جدول أعماله و عقدت اللجنة دورتها الأولى في لندن سنة 1946 وضعت مشروع إنشاء هيئة دولية للتجارة ثم دعيت إلى دور الانعقاد الثاني في جنيف في نفس السنة، وانتهت اللجنة من أعمالها و وضعت تقريراً عن مشروع الميثاق لعرض عن المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل، فتم عقد الاتفاق العام للتعرفات والتجارة "GATT" في أكتوبر سنة 1947 فوضع المؤتمر ميثاق هافانا (كوبا) بإنشاء هيئة دولية للتجارة على أن يعرض على الحكومات الممثلة في المؤتمر للتصديق عليها ، الذي نص على أن تعهد الدول بوضع التدابير الازمة لتحقيق الأغراض التالية:

- تحقيق توازن الاقتصاد العالمي و تقدمه.
- مساعدة و تشجيع التنمية الاقتصادية عامة و خاصة بالنسبة للدول النامية.

المنظمات المالية الدولية

- تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعرقل التجارة الدولية وإلغاء التمييز فيها و ذلك على أساس المعاملة بالمثل.

- تمكين الدول المختلفة عن طريق زيادة فرصة تنمية تجارتها اقتصادها من تفادي اللجوء إلى تدابير من شأنها اضطراب التجارة الخارجية وتأخير التقدم الاقتصادي و التعاون والتفاهم و المشاورات على حل المشاكل الخاصة بالتجارة الدولية.

2-تعريف الجات، وظائفها و أهدافها:

- 1-2) تعريف اتفاقية الجات: هي معايدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوق و التزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها و التي تعرف اصطلاحاً بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية ، و بالتالي هي معايدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول والتي كانت تقبل الانضمام و التي كانت 23 دولة عند التوقيع عليها عام 1947 و وصلت إلى 117 دولة.⁸⁵ . في أوائل 1994 عند إنتهاء العمل بسكرتارية اللغات مع التوقيع على إنشاء منظمة تجارية عالمية.

2-2) وظائفها : تتحدد وظائف الجات في 3 وهي على النحو التالي:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تتطوّي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.
- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف المتعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

2-3) أهدافها: يمكن تلخيص أهداف الجات في ما يلي:

- يتركز الهدف الرئيسي للجات منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية. وإزالة كل العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر و تنشيطه و كذا ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة و توسيع التجارة الدولية.
- تشجيع الاستثمارات و خلق فرص عمل جديدة.
- استغلال الموارد الطبيعية بصورة مثلى.
- تسهيل نقل البضائع و الموارد الأولية بين الأسواق المنتجة و المستوردة.
- اعتماد المفاوضات و سبلة حل المشكلات بين الدول.

2-4) مبادئها: تتمثل فيما يلي:

- مبدأ المعاملة الوطنية: عند يتم استرداد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة وفق التعريفة المتفق عليها تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بذات المعاملة التي تعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز.

⁸⁵ فضل علي مثنى: "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية ص 8"

المنظمات المالية الدولية

- الحماية من التعريفة الجمركية : إن حماية السلع الوطنية يجب أن تتم عن طريق التعريفة الجمركية ويتم تحديد هذه الأخيرة بالتفاوض من خلال آليات عمل الجات، وإذا رغبت إحدى الدول في رفع مستوى التعريفة لأية سلعة عليها أن تقدم بعض التنازلات الجمركية بنفس النسبة لسلع أخرى ولذا يجب على كل دولة أن تقدم للسكرتارية العامة للجات جدولًا بالسلع.⁸⁶ والتعريفات الجمركية المحددة من قبلها عند التقدم بطلب الانضمام إلى الجات.
- منع ممارسة سياسة الإغراق: يقصد بالإغراق بيع السلع في سوق التصدير بسعر أقل عن السعر الذي تباع به في بلد إنتاجها، و كثيراً ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسة و ذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة و في حال مخالفة هذا المبدأ تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير و السعر الذي تباع به في موطن إنتاجها مع إضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم و نقل و تأمين....
- مبدأ عدم التمييز: و بنص على أنه لا يجوز لأي دولة عضو في الجات أن تستخدم التعريفة الجمركية أو أي قيد آخر بطريقة تمييزية بين دول الأطراف في الجات التي تعامل معها تجاريًا بمعنى أن تعامل دول الأعضاء في الجات بنفس المعاملة بدون تمييز فيما يتعلق باستيراد سلعة معينة.
- و نتيجة للصعوبات التي كانت تواجه الدول النامية في الالتزام بمبادئ الجات، إضافة إلى عدم اشتغال الزراعة و المنسوجات و هي المواد الرئيسية في تجارة الدول النامية في اتفاقية GATT في الستينيات من القرن الماضي، فقد اتجهت الدول النامية إلى إنشاء اتفاقية أخرى موازية لاتفاقية GATT و هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد 1946) بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس مختلفة عن تلك التي بنيت عليها GATT و هذا الاختلاف يظهر في:
- ترفض الاتفاقية مبدأ عدم التمييز في اتفاقية GATT، بل تنص على ضرورة إعطاء مزايا خاصة للدول النامية لتساعدها على التنمية الاقتصادية.
- تحت الدولة المتقدمة على تقديم مساعدة للدول النامية إضافة إلى قبول مبدأ النظام العام للأفضليات لصالح الدول النامية بهدف مساعدتها في القيام برامج التنمية بما ينطوي على ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخنة في النمو.
- لم يمنع إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) أن تزداد أهمية الجات بمورور الوقت كإطار قانوني لتسخير العلاقات التجارية، فقد عقدت دول الأعضاء ثماني جولات تفاوضية لتخفيض عوائق التجارة و تشجيع تسييرها.⁸⁷
- 2- جولات الجات التفاوضية و إنشاء منظمة التجارة العالمية:⁸⁸

⁸⁶ نفس المرجع ص 18.

⁸⁷ مرسي سيد حجازي: "منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي لبيان و منظمة التجارة العالمية" ص 15: 2001

⁸⁸ مرسي سيد حجازي : "منظمة التجارة العالمية" - عرض تاريخي تحليلي لبيان و منظمة التجارة العالمية - 2001

المنظمات المالية الدولية

الجدول رقم (06) : جولات الجات التفاوضية

الرقم	السنة	جولة التفاوض	المشتركون	النتائج
01	1947	حيف	27	وضع لائحة لتنظيم التجارة الدولية وترتب عليها وخفض التعريفة الجمركية على 20 من التجارة الدولية
02	1949	أنيس	13	ثم تخفيض التعريفة الجمركية
03	1951	توركاي	38	" " " "
04	1956	حيف	26	" " " "
05	1961-1960	ديلوندو جلاس ديلون وزير، التجارة الجات الأمم	26	تعريفات مكافحة الإغراق معاونة الدول النامية على تنمية تجاراتها و التعرف على الأسواق المتاحة و إعطاء الأولوية القصوى لخفض القيود التجارية على منتجات الدول النامية.
06	1967-1963	كينيدي	62	تعريفات + مكافحة الإغراق+ تخفيض التعريفة على المنتجات المصدرة من الدول النامية.
07	1979-1973	طوكيو	99	تعريفات + مكافحة الإغراق+ تخفيض التعريفة على المنتجات المصدرة من الدول النامية.
08	1994-1986	أورجواي	120	تحفيض التعريفات الجمركية+ تحويل النظام التجاري متعدد الأطراف إلى منظمة متكاملة

المصدر : من إعداد الطالبة

باتهاء دوره أورجواي في أبريل 1994 انتقلت مهام اتفاقية GATT وأهدافها إلى منظمة التجارة العالمية بدءاً من أول يناير 1995 و لذلك لم تعد GATT منذ ذلك التاريخ كياناً مستقلاً، وإنما أصبحت جزءاً من المنظمة الجديدة للتجارة الدولية.

- 3 - أهم الاختلافات بين الجات و منظمة التجارة العالمية: 89

89 مرسي حجازي : "نفس المرجع السابق" - دار جامعية - ص 37 - 2001.

المنظمات المالية الدولية

الجدول رقم (07) : أهم الاختلافات بين الجات و منظمة التجارة العالمية

OMC	GATT
<ul style="list-style-type: none">- القواعد تطبق بصورة شاملة و دائمة.- المفاوضات على السلع والخدمات والملكية الفكرية.- منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوية.- شرط الانظام إلى OMC هو الموافقة على اتفاقية الجات بما فيها دفعه واحدة.	<ul style="list-style-type: none">- القواعد تطبق بصفة مؤقتة.- اقتصرت مفاوضاتها على التعامل في السلع.- لم يكن لها شخصية معنوية بل كانت مجرد نص قانوني.- لم تكن منظمة وإنما اتفاقاً متعدد الأطراف مع مراعاة مجموعة من القواعد والضوابط في العلاقات التجارية مع 16.- إيجاد آلية التفاوض والمساومة بين دول الأعضاء.

المصدر : من إعداد الباحثة

4- منظمة التجارة العالمية (OMC)

4-1) تعريف ونشأة المنظمة:

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي : منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات الشخصية القانونية المستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة عائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحديد التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقوم على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل نظام اقتصادي عالمي 90.

يكون للمنظمة شخصية اعتبارية وتنمح دول الأعضاء ما يلزم من امتيازات وأهلية قانونية ل مباشرة مهامها، كما تمنح موظفي المنظمة وممثلي الأعضاء الامتيازات والخصائص التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة بصورة لا تقل عن الامتيازات الممنوحة لموظفي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة 91.

في 1945 أعدت الحكومة الأمريكية مشروع لإنشاء المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار ما عرف باسم "اتفاقية بروتون ووذر" ولأسباب كثيرة تعطل دخول هذا المشروع بسبب اعتراض ورفض الكونغرس الأمريكي على إدراها حرصاً على حرية التحرك للولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات تجارية بموجب قانون التجارة الأمريكية بما جعل الدول المشاركة أن تكتفي بالإبقاء على الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة GAAT، إلا أنه نتيجة للتغيرات والتحولات الهائلة في فترة 80 ونصف من تسعينيات من القرن العشرين برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد وبذلت المطالبة بإحياء هذه الفكرة من خلال جولة أوروبياً التي بدأت عام 1986 وبعد مناقشتها والاتفاق عليها

⁹⁰ عبد المطلب عبد الحميد : "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية" - الدار الجامعية 2003 - ص 176 - ص 181.

⁹¹ فضل علي مثنى: " الآثار الختمنة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية" - مكتبة مدبولي 2000 - ص 86.

المنظمات المالية الدولية

فقد تم الإعلان عن توقيع الاتفاques بجولة أورو جواي في مراكش بالمغرب عام 1994 ليبدأ عملها في 01 يناير 1995 لظهور إلى الوجود بعد 50 عاما، ولذلك استقبلت بآمال كبيرة من قبل الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، بل وتوقعات أن تكون هذه المنظمة لها دور أكثر فعالية في ترسیخ النظام التجاری العالمي في الألفية الثالثة للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب و مجالات أكثر شولا واتساعا. أول مدير عام تلقى مهام إدارة منظمة التجارة العالمية هو وزير التجارة السابق في إيطاليا : ريناتو روغيينو Renato Ruggieno وهو أول من تولى هذه المهام (1995-1999) فاستخلفه كان محل نزاع ما بين مرشحين واحد مؤيد من طرف الو.م.أ Mike Moore وآخر من طرف البلدان النامية Supatchi Panichpakdi، وعلى هذا فقد تم الاتفاق على أن Mike Moore الوزير الأول السابق النيوزلندي يترأس المنظمة لمدة 3 سنوات (1999-2002) الذي سيحلقه في سبتمبر 2002 التایلندی Supatchi Panichpakdi (2002-2005).

ويمكن القول أن إنشاء المنظمة يعكس في حد ذاته تعديلات كبيرة وجوهرية في نظام التجارة العالمي، وعلى جميع دول الأعضاء وخاصة الدول النامية، لتكون على مستوى المنافسة الدولية.⁹²

2-4 مبادئ منظمة التجارة العالمية : تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها :

- مبدأ عدم التمييز : وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين دول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الأخرى وبالتالي تتساوى كل دول الأعضاء في المنظمة في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها -دون مطالبة- باقي دول الأعضاء.

- مبدأ الشفافية : ويقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: الحصص (حصة الإستيراد) ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم المنوح للمنتاج المحلي.

- مبدأ المفاوضات التجارية : وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية : أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

- مبدأ التبادلية : ويقتضي هذا المبدأ بضرورة قيام دول الأعضاء بالاتفاق على تحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أسس التبادلية، معنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير جمركية

⁹³ مذكرة لنيل شهادة ما جستير تحت عنوان : "اتفاقية تحرير الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك دراسة حالة الجزائر" - من إعداد : بن خالدي نوال - ص 73 - تحت إشراف : د. بن بوزيان محمد.

المنظمات المالية الدولية

لدولة ما، لا بد أن يقابلها تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد ويصبح ملزماً لكل دولة، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلّا بمقتضيات جديدة.

3-4) أهداف منظمة التجارة العالمية :

المطلب الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانتساب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، أما الأهداف الأخرى فتتمثل فيما يلي :

- رفع مستوى المعيشة لدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف (التشغيل الكامل) لدول الأعضاء.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل⁹⁴.
- خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

4-4) وظائف ومهام منظمة التجارة العالمية :

في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددها المادة الثالثة من اتفاقية أوروجواي الموقعة في مراكش وهي على النحو التالي :

- تسهيل ومتابعة تنفيذ أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أوروجواي، والعمل على تحقيق أهدافها.
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية لدول الأعضاء.
- تهيئ الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.
- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي للتوصيل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.
- تحرير التجارة العالمية إذ تعتبر الهدف الرئيسي للمنظمة وذلك بالقضاء على صورة المعاملات التمييزية فيما يتعلق بانتساب التجارة الدولية وإدارة كافة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول⁹⁵.

5-4) الشروط الالزامية للتعامل مع OMC :

ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي :

- التنوع في المنتجات الصناعية والخدمية والعمل على تشجيع الصادرات باعتبارها مصدراً حيوياً للحصول على العملة الصعبة.

⁹⁴ عبد المطلب عبد الحميد : "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة" - الدار الجامعية 2005 - ص 183.

⁹⁵ الاقتصاد السياسي وتاريخ الواقع الاقتصادي المعاصرة : دروس سنة أولى علوم اقتصادية، مقدمة من طرف : بن منصور عبد الله - شريف شكيب - تلمسان 2003 - ص 141.

المنظمات المالية الدولية

- بناء وإقامة هيكل استقبال (طرق سريعة، مطارات، موانئ، قطع غيار...) تسهيل عملية إنجاز المشاريع الرئيسية.
- إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي والجهوي والقاري، وتقديم الدعم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدر إبداع فيما يخص المتوج والعلامة التجارية المميزة له، والتي تجهز الخصائص الفنية التي تلبي رغبة المستهلك وطنياً وعالمياً⁹⁶.
- تحرير التجارة الخارجية.

5- الهيكل التنظيمي للمنظمة:

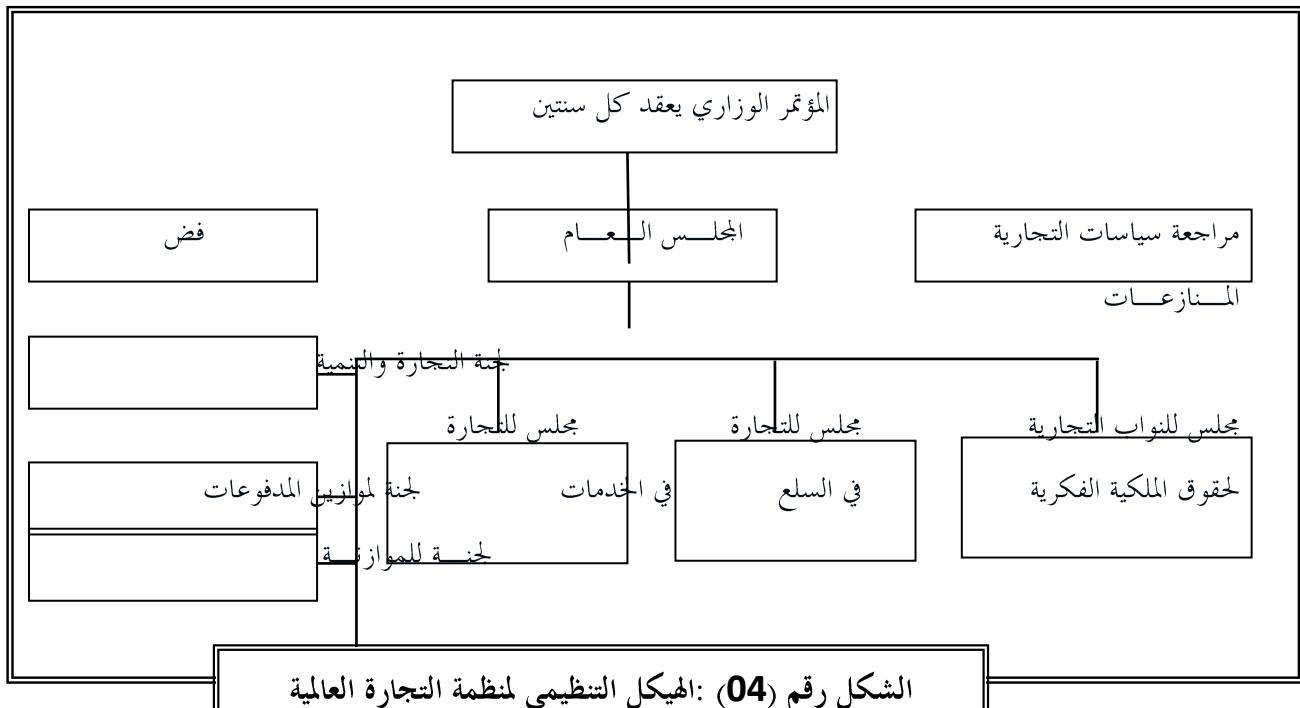
يتشكل هيكل منظمة التجارة الدولية من عدد من الأجهزة وهي :

- 1- المؤتمر الوزاري : ويكون من جميع دول الأعضاء ويعقد اجتماعاً كل عامين، ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة وانضمام الدول، وله الحق في إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من اللجان الإضافية، ويدخل في ذلك أيضاً حقه في تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة.
- 2- المجلس العام : ويكون من ممثلين من كافة دول أعضاء، ويترأس مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية كما يتولى مسؤولية وضع الترتيبات الالزمة مع المنظمات الحكومية للدولة الأخرى.
- 3- جهاز لتسوية المنازعات : وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكملاً.
- 4- آلية لمواجهة السياسات التجارية : أي مراجعة السياسات التجارية الدولية لدول الأعضاء وفقاً لفترات زمنية محددة بنص الاتفاق، وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة، وأربع أعوام للدول النامية، وستة أعوام للدول الأقل نمواً.
- 5- المجالس النوعية بالمنظمة : وهي مجلس شؤون التجارة في السلع، ومجلس شؤون تجارة الخدمات ومجلس شؤون جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية، وعلى كل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة به وعضوية هذه المجالس، التي تعقد عند الضرورة، مفتوحة أمام مثلي دول الأعضاء بالمنظمة.

⁹⁶ الاقتصاد السياسي وتاريخ الواقع الاقتصادية - ص 139.

المنظمات المالية الدولية

6-أمانة المنظمة : وهي هيئة داخل المنظمة، ويقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً لأنظمة التي يعتمدتها المجلس الوزاري (الجان)⁹⁷.



الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

6- أسلوب الانضمام والانسحاب والإعفاء من الالتزامات:

اعتبرت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة في عام 1994 أن كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947، والتي تقبل اتفاقيات جولة أوروبياً، أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية كما يحق لأي دولة أو إقليم اقتصادي أو اتحاد حمركي، يتمتع بالحرية الكاملة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، في الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقاً للشروط المتفق عليها بدون دول الأعضاء وتتلخص هذه الشروط في قبول نتائج أوروبياً ككل وتقديم التزامات في مجال السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين على الأقل عملية البث في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي أصوات دول الأعضاء والتي تلتزم بتبادل التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات وتنفاوض حولها من مختلف دول الأعضاء إلى أن يتم التوصل لاتفاق حول التزامات العضو الجديد⁹⁸.

يمكن لأي عضو أن ينسحب من الجات ويسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف، ويبدأ مفعوله

لدى انتهاء فترة 6 أشهر من التاريخ الذي يلتقي فيه المدير العام للمنظمة إخطار كتابياً بالانسحاب⁹⁹.

6-1) الحق في الإعفاء من الالتزامات :

أشارت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى أن لأي دولة تقدم للانضمام لعضوية المنظمة، الحق بالتمتع بالإعفاء من الالتزامات الخاصة بأحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية تجاه عضو آخر محمد طالما أرادت الدولة ذلك

⁹⁷ عبد المطلب عبد الحميد : "نفس المرجع السابق" - ص 187.

⁹⁸ عبد المطلب عبد الحميد : "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية" - الدار الجامعية 2005 - ص 194.

⁹⁹ فضل علي مثنى: "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية" - مكتبة مدبولي 2000 - ص 87

المنظمات المالية الدولية

وقدت بإخطار المؤتمر الوزاري بهذه الرغبة قبل الموافقة على شروط الانضمام التي يقررها المؤتمر الوزاري لكل حالة على حدى، ويهدف ذلك إلى تسهيل انضمام أعضاء لمنظمة التجارة العالمية واتفاقاتها المختلفة، وفي نفس الوقت يحافظ على مصالحها بمجرد استكمال إجراءات الانضمام لهذا العضو الجديد.

2-6) مؤتمرات OMC الوزارية:

عقدت منظمة التجارة العالمية لحد الآن ست مؤتمرات وزارية نوردها في الآتي 100 :

أ- مؤتمر سنغافورة الوزاري :

عقد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة خلال الفترة الممتدة لها بين 13-10 ديسمبر عام 1996، حيث تمت من خلاله مناقشة عدة مواضيع منها التجارة والاستثمار، التجارة والمنافسة، التجارة والعمل، تقديم مساعدات فية متزايدة للدول الفقيرة، احترام الحقوق الأساسية للعمال والمعترف بها دوليا...

ب- مؤتمر جنيف الوزاري :

وقد انعقد في مدينة جنيف السويسرية عام 1998 حيث تم إدراج موضوعين للمناقشة فيه هي التركيز على حسن تنفيذ اتفاقيات جولة أوروبي وأوروجواي والتجارة الإلكترونية.

إذن هذا المؤتمر على خلاف مؤتمر سنغافورة السابق تناول موضوعات جديدة في نقاشاته لم يسبق لها أن عرضت في المؤتمر الوزاري الأول، بالإضافة إلى التجارة الإلكترونية وحسن تنفيذ اتفاقيات جولة أوروبي وأوروجواي، بحد أيضاً موضوعات أخرى مثل مدى التناسق الموجود بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى مدى الشفافية الموجودة في عمل المنظمة، وموضوع التجارة والمديونية ونقل التكنولوجيا.

ج- مؤتمر سياتل الوزاري :

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر 1999 و 2 ديسمبر 1999، فقد انطلقت مع بداية المؤتمر جولة جديدة من المفاوضات، قرر لها أن تستمر لمدة 3 سنوات، حيث تنتهي مع نهاية عام 2003 وقد عرفت هذه الدورة باسم "دوره الأنفية" وقد واكب انعقاد هذا المؤتمر مجموعة من الظروف الاقتصادية يمكن ذكر بعضها فيما يلي: الأزمة المالية العالمية لعام 1997 في منطقة جنوب شرق آسيا والتي امتدت إلى مختلف أنحاء العالم خاصة الدول النامية التي تأثرت سلباً بها.

العولمة الاقتصادية وآثارها السلبية على الدول النامية، حيث أدت إلى تكميش دور الدول النامية، و زادت الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدولة النامية.

الخواص معدل النمو الاقتصادي و معدلات نمو التجارة الدولية.

¹⁰⁰ مذكرة ماجستير : "نفس المرجع السابق" - ص 83-91.

المنظمات المالية الدولية

و مع كل هذه الظروف كان الخلاف واضحًا بين الدول المشاركة فيه حيث أصبحت الميزة الغالبة على المؤتمر هي تعارض المصالح فكل دولة كانت تبحث عن مصلحتها الشخصية دون التفكير في البقية و لعل من بين العوامل التي آلت من جراءها المؤتمر للفشل ما يلي:

- رغبة الو.م.أ في فرض رأيها فيما يخص المشروعات التي يجب مناقشتها دون أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات و مصالح الدول الأخرى.

- التهensis الكلـي للدول النامية، بالرغم من أنها تمثل قرابة 80% من دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، و ذلك من خلال عدم مراعاة أوضاعها أو عدم الأخذ بمقابلها بعين الاعتبار سواء خلال عملية المناقشات أو عند إصدار البيان الختامي.

- تضارب المصالح بين أكبر قوتين هما الو.م.أ و الدول الأوروبية، بالإضافة إلى اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كالإمارات و أستراليا و مجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية و بذلك فقد آلت هذا المؤتمر إلى الفشل

د- مؤتمر الدوحة الوزاري:

و هو رابع مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية و قد عقد خلال الفترة الممتدة بين 9 إلى 14 نوفمبر 2001 في عاصمة دولة قطر، الدوحة و قد بلغ عدد الدول المشاركة فيه نحو 142 دولة، هذا إضافة إلى حضور حوالي 300 فرد من منظمات دولية و قد بلغ عدد الدول النامية المشاركة فيه 99 دولة تمثل حوالي 67% من دول الأعضاء في المنظمة و 11 دولة عربية، هذا و قد شهد المؤتمر انضمام الصين للمنظمة، و قد جاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر سياتل الذي أصيب بفشل ذريع لذا كان لابد من العمل على إنجاح هذا المؤتمر فالنظام التجاري متعدد الأطراف ليس باستطاعته تحمل فشل آخر و لذا فقد سعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تمهيد الطريق لجولة جديدة من المفاوضات يتم من خلالها التوصل إلى المزيد من التحرير في التجارة العالمية.

- تحديد مصير منظمة التجارة العالمية و الحفاظ عليها و تحسين آليتها و مساعدتها على تحقيق أهدافها و القيام بمهامها.

و بالتالي فقد ضمن البيان الختامي للمؤتمر الوزاري بالدوحة النقاط التالية:

- استكمال إجراءات انضمام كل من الصين و تايوان الصينية إلى المنظمة والترحيب بالأعضاء الجدد الذين انضموا لهذه المنظمة وهم ألبانيا، كرواتيا، جورجيا، الأردن، ليتوانيا، مالطا و سلطنة عمان.

- الموافقة على الاستمرار في برنامج العمل للتجارة الإلكترونية حيث يتبيـن أن هذه الأخيرة تخلق تحديات جديدة للتجارة بين دول الأعضاء في كافة مراحل التنمية.

- التأكـيد على الإعلان الصادر في مؤتمر سنغافورة و المتعلق بمعايير العمل المعـرف بها دولياً...

ـ مؤتمر كانون الوزاري:

لقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة كانون المكسيكية خلال الفترة الممتدة بين 14-10 سبتمبر 2003 وقد كان العالم يتطلع إلى اتخاذ قرارات رئيسية في هذا المؤتمر من أجل أن تسفر المفاوضات على فرص أكثر و مشاركة أكبر الدول النامية في نمو التجارة العالمية، كما كان يأمل أن تراجع الوعود التي طرحت في الدوحة في نوفمبر من عام 2001 إلى نتائج ملموسة عند اختتام المفاوضات في الأول من يناير 2005، وقد حاول وزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بعد 4 أيام من

المنظمات المالية الدولية

المفاوضات العسيرة، التغلب على خلافهم و السعي للتوصل إلى حل وسط يمكن أن يؤدي لاتفاق جديد حول التجارة الدولية، لكن واجهتهم انقسامات خطيرة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة في الوقت الذي كانوا يحاولون التوصل إلى إطار للمفاوضات يساعدهم على استكمال أجندة محادثات الدوحة فقد أبدت الدول الغنية و الفقيرة على حد سواء تذمرها من خطة الحل الوسط التي تقدمت بها المكسيك و الramie لإعادة مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتغيرة لمسارها حتى تستكمل بحلول 2005. و على الرغم من الانتقادات لم يكن أي مستعد للتخلي عن المحادثات لذا كان ينبغي على الوزراء إيجاد أرضية مشتركة لإحياء آمال التوصل لاتفاق لتحرير التجارة العالمية والذي يقول أن البنك الدولي من شأنه أن يضيق أكثر من 500 مليار سنويا للدخل العالمي بحلول 2015 وقد أحاطت بهذا المؤتمر تظاهرات لعشرات الآلاف يهتفون ضد المنظمة والعملة والرأسمالية و هذا ما كان السبب وراء فشل المؤتمر كما قبله مؤتمر سياتل و قد اختتم مؤتمر كانون الوزاري في 4 سبتمبر بعد إلقاء الرئيس الخطاب الخاتمي الذي أشار فيه إلى أنه بالرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات، كما أن الأعضاء لا يزالون يحافظون على موقفهم و بذلك قد تم اختتام المؤتمر دون التحول إلى إجماع. أما المؤتمر الوزاري التالي للمنظمة فكان في هونغكونغ في ديسمبر عام 2005.

7- الأفكار الخاطئة والمزايا لمنظمة التجارة العالمية :

7-1) الأفكار الخاطئة لمنظمة التجارة العالمية :

إن منظمة التجارة العالمية تتملي السياسات على الحكومات.

إن المصالح التجارية تغلب على التطور و الصحة و الأمن.

إن OMC تقضي على فرص التوظيف و تزيد من حدة الفقر.

إن الدول الصغيرة لا حول و لا قوة لها في OMC و هي آلة في يد الدول القوية و حيث أن الدول الضعيفة مجبرة على الانضمام إلى منظمة و ليس لها خيار.

إن منظمة التجارة العالمية منظمة غير ديمقراطية.

7-2) مزايا المنظمة :

إرساء الأسس و القواعد لجعل الحياة أيسر للجميع .

معالجة التزاعات بطريقة جادة .

تحفيز التجارة الحرة و النمو الاقتصادي - زيادة الدخل .

تساعد على وجود حكومات قوية.

تعمل على وضع القواعد و العقوبات باعتبارها تمثل القانون حيث قالت "Béatrice Marre" بدون قانون العولمة تسير وفق قاعدة الأقوى، سحق الأضعف تعادل الاختلافات (الفوارق)، تسلب الموارد الطبيعية ".101

المبحث الثاني : صندوق النقد الدولي

¹⁰¹ Michel Ranelli « L'organisation Mondiale du Commerce » Sixième édition, La découverte 2002 Paris PP 113.

المنظمات المالية الدولية

نتيجة لتفاقم الأزمات النقدية الدولية، و اشتداد الصراع على اكتساب الأسواق الخارجية و غيرها من الاضطرابات التي عرفها النظام النقدي الدولي ، أجمع الدول رأيها على ضرورة إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على حق تغير أسعار صرف عملات الدول في العالم.

1- نشأة صندوق النقد الدولي و مراحل تطوره :

اجتمع في أول جويلية 1944 مندوبو (44) دولة في بريتون وودز باللو.م.أ بهدف دراسة إمكانية الوصول إلى نظام نفدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . و من أجل توزيع حجم التجارة الدولية اقترح المؤتمرون أن تتعاون الدول فيما بينها على رفع الحواجز و إلغاء القيود التجارية و المالية التي تعوق العمليات التجارية الدولية. قبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز، كان قد طرح مشروعين ، أحدهما للاقتصادي الإنجليزي "كيتز" و الآخر لوكيل الخزانة الأمريكية "هاري هوايت" .¹⁰²

• مشروع الإنجليزي : (جون مينارد كيتز) :

تقدمت به إنجلترا في 7 أبريل 1943 : يتضمن إيجاد مؤسسة دولية تتمتع بسلطة إصدار عملة خاصة بها(بانكorum). فقد اقترح "كيتز" فرض عقوبات على الدول التي لديها فائض في موازين مدفوعاتها ، و كذلك على الدول التي تعاني من عجز في موازينها.

إذ اقترح إنشاء نظام لتقديم القروض من الدول التي لديها فائض إلى تلك التي تعاني من العجز، و أن يتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية . و هذا بدوره يتطلب وضع نظام لمراقبة الأرصدة الدائنة و المدينة و التأثير على تقلباتها (المقاصلة) . أما بالنسبة للدول المدينة فقد اقترح المشروع إلزامها بتخفيض قيمة عملاتها أو تقديم ضمان مناسب إلى المؤسسة الدولية المنشودة، أو بتقديم الذهب أو بفرض الرقابة على حركات رؤوس الأموال.¹⁰³

و يبدو أن مثل هذا الاقتراح سببه أن إنجلترا كانت تلعب دوراً كبيراً في التجارة الدولية و بما أن أمريكا كانت تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها، رفضت الاقتراح الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة و المدينة على حد سواء. و كما ذلك الداعي إلى منح القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية، وبدلاً من ذلك اقترحت أن تمنح القروض حسب حصة الأعضاء في المؤسسة الدولية المنشودة.

• المشروع الأمريكي (وايت) :

ينص المشروع على إيجاد مؤسسة دولية تعمل على عدم الوقوع في المشاكل التي عرفتها دول العالم في فترة الثلاثينيات، و التي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على صعيد تنافسي بين الدول، القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية و على التجارة الدولية. و التخلص من النقص في الاحتياطيات الدولية ، بحيث تكون موارد هذه المؤسسة مأخوذة من الأعضاء. و قد تشابه المشروعان من حيث المبادئ التالية:

¹⁰²- د.ضياء مجید الموسوي- النظام النقدي الدولي.

¹⁰³- د.مروان عطون-أزمات الذهب في العلاقات الاقتصادية الدولية.

المنظمات المالية الدولية

- إيجاد مؤسسة دولية مشتركة .
 - تحقيق توازنات في موازين المدفوعات
 - توفير ائتمان دولي للأعضاء.
 - العمل على استقرار أسعار الصرف.

¹⁰⁴ وقد تلخصت أبحاث و مناقشات مؤتمر "بريتون وودز" في إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

¹⁰⁵ وقد نصت اتفاقية "بريتون وودز" على الأهداف التي ينبعُ على صندوق النقد الدولي أن يعمل على تحقيقها:

- ١- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دولية لحل المشاكل الدولية.
 - ٢- العمل على النمو المتوازن في التبادل، و ما يؤدّيه من زيادة في الدخل و التشغيل.
 - ٣- إقامة نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات بهدف تنظيم العمليات الجارية بين الدول الأعضاء للحد من العوامل المعيقة لنمو التجارة الدولية.
 - ٤- حقيق استقرار نقدي و تجنب المنافسة في أسعار الصرف، و ذلك بتحديد أسعار صرف ثابتة لتبادل العملات.
 - ٥- جعل موارد الصندوق في متناول الأعضاء لمساعدتها في التغلب على المصاعب للاستفادة من الموارد العامة للصندوق لتصحيح موازين مدفوعاتها في حالات العجز المؤقت مما يسمح بتنمية الثقة بين البلدان الأعضاء.
 - ٦- تأمين وسائل السيولة الدولية لمواجهة الاضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات و ذلك بمعنى العمل على تقدير أمد الاحتلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء.

١-١) أزمة نظام "بريتون وودز":

استهدف نظام "بريتون وودز" مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها، و ذلك بتقدیم المساعدات المالية من صندوق النقد الدولي، و من أهم بنود هذا النظام¹⁰⁶:

- 1 إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت هو \$ 35 للأوقية.
 - 2 تحديد أسعار صرف تعادلية رسمية لعملات الدول الأعضاء في FMI على أساس الذهب والدولار.
 - 3 هامش التغير لكل عملة بالنسبة للدولار يتحدد بنسبة 1% زيادة أو نقصاناً، وللدولار الحرية في اختيار السياسات المناسبة لإبقاء أسعار الصرف ضمن الموارد المحددة.
 - 4 إتاحة قدر من السيولة الدولية تحت شروط معينة إلى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها.
 - 5 نظم الصندوق عملياً تخفيض قيمة العملة عن طريق التمييز بين حالتين:

104 - د. ضياء مجید الموسوي ، مرجع سابق .

¹⁰⁵ - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان صندوق النقد الدولي و مأزق مدینونیة دول العالم الثالث ، أحمد صيام زكرياء ، جامعة الخواص . 1995-1996.

106 - د. خضراء محمد المسمري = النظام النقابي، الالهوا

المنظمات المالية الدولية

أ- عدم الحصول على الموافقة التلقائية من FMI إذا كان التخفيض بحدود 10% أو أقل في حالة ما إذا كانت الدولة العضو تعاني من عجز جوهري في ميزان مدفوعاتها .

ب- أما إذا كان التخفيض المقترن أكبر من 10% يكون من سلطة الصندوق الموافقة أو الاعتراض.

6- تحقيق تجارة متعددة الأطراف و قابلية التحويل بين العملات ، و رفع الرقابة على عمليات الصرف المخارجي و كذلك رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.

و لقد حدد مؤتمر " بريتون وودز " فرصة 5 سنوات كفتره انتقالية كافية حتى تعمل الدول على جعل عملاتها قابلة للتحويل و ذلك نظرا للظروف الشديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.¹⁰⁷

إن النظام النقدي الدولي الذي نتج عن اتفاقية " بريتون وودز " قد أعطى أهمية كبيرة للدولار حيث اعتبره الأساس الثابت الذي يقوم عليه النظام النقدي الدولي الجديد. ففي ظل النظام ، لعب الدولار دور الوسيط بين الذهب و باقي العملات الأخرى، إلا أنه نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي سجل خسائر مهمة و متتالية منذ السبعينات، و ما رافقه من ارتفاع في معدلات البطالة و التضخم، و زيادة عمليات خروج رؤوس الأموال الأمريكية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في دول أوروبا الغربية سنة 1961 . كل هذه التغيرات قابلها زيادات هامة في الدولارات المتراكمة لصالح الدول الأخرى خاصة دول أوروبا.

و قد ساد الاعتقاد بأن الدولار الأمريكي مقيم بأعلى من قيمته ، و مما ترتب عنه موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها المارك الألماني.

كان مؤتمر " بريتون وودز " لعام 1944 ، الذي يعتبر نقطة تحويل في العلاقات الاقتصادية الدولية، قد وضع الأساس للتعاون فيما بين الدول لحل مشاكل النقد العالمية. و كان المدفأ من إنشاء FMI هو حماية الاقتصاد العالمي، و إقامة نظام نقدي واضح و مستقر.

و خلال ربع القرن الأول من وجوده، تولى الصندوق الرقابة على النظام سعر التعادل الذي كان يستهدف كفالة استقرار الصرف، و يقتضي من الدول الأعضاء تحديد قيمة عملتها على أساس \$ الأمريكي أو الذهب.

و عندما تم في أوائل السبعينيات التخلص عن هذا النظام على سعر الصرف الثابت و استعيض عنه بتعويم أسعار الصرف، تساءل حلفاء الصندوق و نقاده عما إذا كان سيظل له دور في الوضع الجديد، غير أنه سرعان ما وجد الصندوق أن دوره يتسع نطاقه بدلا من أن ينكحش في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية.

إلى جانب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية و التجارة (مجموعة GATT) المبرم عام 1947 الذي وضع القواعد المنظمة للتجارة الدولية.

- د. صبحي تادرس قريصـة. د. مدحت محمد العقاد ، النقد و البنوك و العلاقات الاقتصادية.

المنظمات المالية الدولية

"كان نظام "بريتون وودز" على الرغم من أوجه ضعفه دعامة قوية لفترة النمو الاقتصادي العالمي الطويلة التي امتدت من عام 1947 إلى عام 1971 وأدى هذا النظام إلى تشجيع البلدان الصناعية في أوروبا على اتباع سياسيات فطنة لاقتصاداتها الكلي، واستخدام السياسة النقدية كأداة لتوجيه سياسة الاقتصاد الكلي وتحقيق أسعار واقعية للصرف وتحسين مراكز مدفوعاتها، وهكذا استطاعت البلدان الأوروبية أن تخفض معدلات تضخمها وتقلل العجز في مراكز مدفوعاتها. وبإضافة إلى دوره كمحفل للتشاور والتعاون، ساعد FMI البلدان في التغلب على المشاكل المتعلقة بموازنات مدفوعاتها في الأجل القصير، وذلك بإقرانها ما تحتاج إليه من النقد الأجنبي".¹⁰⁸

2-1) آثار نظام التعادل الثابت (B.WOODS) :

- آثار نظام "بريتون وودز" لعدة أسباب منها :
- الاحتياطات الموجودة لدى البنك المركزي والو.م.أ لم تعد كافية لتسديد الديون إلى المؤسسات المالية الخارجية.
 - في سنة 1971 شوهدت عمليات بيع \$ متتالية وفقاً لتوقعات عجز مهم في ميزان المدفوعات الأمريكي مما أدى إلى ارتفاع سعر الذهب.
 - في 15/08/1971 : أعلن الرئيس الأمريكي "نيكسون" سياسة اقتصادية جديدة لم يعد \$ الأمريكي بموجبها قابلة للتحويل إلى ذهب. كما تضمنت فرض رسوم جمركية على المبادرات التجارية مع الدول الأخرى خاصة اليابان.
 - في ديسمبر 1971 : في واشنطن تم اتفاق "Smithonion" على التالي:¹⁰⁹
 - تحفيض عملة الدولار وإعادة تقييم عملات أخرى : 1 أوقية ذهب = \$ 38 .
 - انتقل هامش تغير الدولار من 1% إلى 2,25% .
 - عدم قابلية تحويل \$ إلى ذهب.

و بذلك أثارت دعامتين أساسيتين في نظام "بريتون وودز" :

- عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.
 - تحويل نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام صرف يعتمد على سياسة التعويم.
- وفي سنة 1973 كان هناك تحفيض آخر للدولار بسبب أزمة البترول التي زادت من اختلال النظام النقدي الدولي .

2- تعديل أحكام الصندوق :

بعد الأزمة الحادة التي تعرض لها النظام النقدي الدولي، أصبح من المستحيل العمل بالأحكام المنبثقة عن "بريتون وودز" . ولضمان استقرار وظائف الصندوق كان لا بد من إدخال بعض التعديلات على النصوص الأساسية التي تسخير المرحلة الجديدة أي لما بعد سنة 1973 . وأهم التعديلات التي عرفها صندوق النقد الدولي :¹¹⁰

¹⁰⁸ - مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1995 .

¹⁰⁹ - محاضرة -المالية الدولية- حول النظام النقدي الدولي .

¹¹⁰ - د/المادي الخالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، سنة 1996 .

المنظمات المالية الدولية

1-2) تعديل اتفاقية "بريون وودز":

عرف نظام "B.Woods" جملة من الإصلاحات أهمها التعديل الأول و الذي يتعلق بإنشاء الأصول و الاحتياطي، أما التعديل الثاني ففيه يتم التخلص عن نظام الحصص و توسيع دور حقوق السحب الخاصة.

مع بداية السبعينيات عرفت الأصول من الاحتياطي للدول تطورا ملحوظا ، ومع ذلك لا يمكن الاعتماد على الزيادة في هذه الأصول، و يرجع ذلك إلى التوسيع الكبير الذي عرفه التجارة الدولية من جهة، ونتيجة لتضاعف عدد العملات القابلة للصرف من جهة أخرى، مما أدى إلى تحرير التدفقات الرأسمالية و من تم زاد الضغط على الاحتياطات. و في سنة 1967 عرف الاحتياطي الرسمي للصندوق ركودا، كما عرف الذهب في نفس السنة انخفاضا ملمسا.

هذه المؤشرات جعلت الصندوق يحاول فيما بعد إنشاء حقوق السحب الخاصة، تحدد مبدئيا بوزن معين من الذهب بمقدار تحقيق سيولة دولية إضافية تقدم للدول الأعضاء بما يعادل حجم الحصة لكل عضو. فحقوق السحب الخاصة تعد حقا غير مشروط للحصول على عمارات قابلة للتحويل للدول الأعضاء التي يحددها الصندوق. و هكذا تم عرض هذا المشروع على مجلس المخافضين الذي وافق على استخدام هذه الوسيلة و دخلت حيز التطبيق منذ 29 جويلية 1969 . و بمجرد صدور الاتفاق تقرر إنشاء 3,9 مليار من DTS توزعه على النحو التالي:

3,3 مليار لسنة 1970، 3 مليار لسنة 1971 وأخرى لسنة 1972¹¹¹.

2-2) توسيع دور حقوق السحب الخاصة :

لقد توصل الصندوق في سنة 1967 ، إلى إنشاء ح.س.خ.و التي بدأ العمل بها باعتبارها وحدات حسابية و نقدية مقبولة من قبل كل الدول، و الغاية من إنشاء ح.س.خ أنها تجنب الصندوق الأزمات التي قد يتعرض لها ميزان مدفوعات الدول التي تملك حصة ذات وزن كالو.م.أ .

و تتلخص ميزات DTS على النحو التالي:¹¹²

- 1 أن قيمة DTS تعادل قيمة ما يحتويه الدولار من الذهب.
- 2 حصة كل دولة من DTS تساوي مقدار حصتها في الصندوق.
- 3 يمكن إنشاء DTS بشرط موافقة 85 % من القوة الصوتية للأعضاء .

يعد صندوق النقد الدولي السلطة الوحيدة التي تنفرد بإصدار DTS و يتم منحها ضمن فترات متتابعة و تتناسب مع حصة كل دولة عضو. و يمكن للدول الأعضاء استخدام DTS لمعالجة الصعوبات في موازن المدفوعات .

تم عمليات التحويلات على النحو التالي:¹¹³

- القيام بعمليات تحويل DTS إلى عمارات صعبة باستثناء الذهب بين الدول الأعضاء شريطة إعادة العملية بشكل معاكس بتاريخ لاحق و بسعر صرف متفق عليه بين الأطراف .

¹¹¹ - د/المادي الحالدي ، مرجع سابق.

¹¹² - د/المادي الحالدي ، المرجع نفسه.

¹¹³ - د/المادي الحالدي ، مرجع سابق.

المنظمات المالية الدولية

- من أجل إجراء عمليات يمكن للدول الأعضاء في الصندوق شراء أو بيع وحدات DTS تسلم لاحقاً مقابل عملات صعبة باستثناء الذهب و بسعر صرف متفق عليه بين الأطراف .
- تمنح قروض بوحدات حقوق السحب الخاصة بفوائد تسديد متفق عليها بين الأطراف المتعاقدة كما يتم تسديد القروض و الفوائد بوحدات DTS .
- تستخدم وحدات DTS لتسديد الالتزامات المالية، و لضمان تيفيزها تستخدم إحدى الطريقتين التاليتين:
 - بإمكان الدول الأعضاء رهن DTS و ذلك لمدة معينة و تسجل تلك العمليات في سجل خاص يحتفظ به الصندوق.
 - أوعن طريق تحويل وحدات DTS للطرف الآخر لقاء تقديم التزام مالي معين على أن سيرجعه بعد أن يقوم بإعادة تسديد الالتزامات.

3- الهيكل الإداري للصندوق :¹¹⁴

3-1) مجلس المحافظين:

يعتبر الهيئة العليا في الصندوق ، و يمثل كل دولة عضو يكون عادة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي، و يجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل سنة، و تعقد الاجتماعات في شهر سبتمبر. و تتجلى أهمية مجلس المحافظين في كون الهيئة التي تكلف بالتخاذل القرارات المبدئية التي تحدد السياسة العامة للصندوق و اتجاهات نشاطات الرئيسية. أي أنه يعتبر الجهاز التشريعي للصندوق :

و من الوظائف التي يقوم بها المجلس :

- مناقشة الترشيحات الجديدة الخاصة بالنظام و اتخاذ القرار بشأنها .
- الموافقة على مراجعة الحصص .
- الموافقة على التعديلات الموحدة المتعلقة بالحصص النقدية لكل الدول الأعضاء .
- الموافقة على اتفاقيات التعامل مع المنظمات الدولية الأخرى .
- تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق .
- اتخاذ قرارات الطرد من الصندوق .
- إمكانية مراجعة وثيقة صندوق النقد الدولي .

3-2) مجلس الإدارة(المتصفين الإداريين) :

هو الجهاز المكلف باتخاذ القرارات الالزامية لتنفيذ السياسة العامة للصندوق بشكل مستمر . يحدد هذا المجلس بـ 20 عضواً و هو قابل للتتعديل يوزعون على النحو التالي :

¹¹⁴ - د. مروان عطون ، مرجع سابق.

المنظمات المالية الدولية

- 5 أعضاء دائمين: يمثلون الدول الخمس التي تملك أكبر الحصص في الصندوق و هي (الو.م.أ ، إنجلترا ، ألمانيا ، فرنسا، اليابان) .

- 15 عضو يمثلون بقية دول الأعضاء على أساس الاتفاق والصداقة بين الدول الأعضاء.

3-3) المدير العام للصندوق :

يقوم المجلس التنفيذي باختيار مدير عام يترأس مجلس الإدارة (المجلس التنفيذي) و يقوم بإدارة أعمال الصندوق تحت رقابة و توجيهات المجلس التنفيذي و تدوم إدارته لمدة 5 سنوات .

4- موارد صندوق النقد الدولي :

يتحدد إجمالي موارد الصندوق انطلاقا من حجم التجارة الدولية و متطلبات نموها، و تتألف هذه الموارد من : رأس المال الصندوق ، الاقتراض حقوق السحب الخاصة .

1-4) رأس المال الصندوق :

تولد عن مؤتمر "بريتون وودز" رأس المال الدولي ، و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في FMI و هذه الاشتراكات تكون بمجموع الاحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية. و تتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية . مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل القومي للدولة ، مقدار احتياطاتها النقدية الرسمية، حجم التجارة الخارجية و غيرها . كما يمكن للأعضاء الجدد التفاوض على مقدار حصتهم بشكل شائي مع إدارة الصندوق .

و بذلك يتحدد مقدار الحصة الأولية للدولة العضو على أساس:¹¹⁵

1/ 2% من الدخل القومي للدولة عام 1940 .

2/ 5% من الاحتياطات الذهبية و الدولارات عام 1943.

3/ 10% من متوسط الاستيراد السنوي خلال الفترة (1934-1938) .

4/ نسبة مئوية تمثل العلاقة بين متوسط الاستيراد السنوي إلى الدخل القومي خلال الفترة (1934-1938) .

5/ 10% من الحد الأقصى لتقديرات الاستيراد خلال الفترة (1934-1938) .

إن كل دولة تنضم إلى الصندوق يجب أن تسدد حصتها بالشكل التالي:¹¹⁶

• 25% من الحصة تسدد بالذهب.

• 75% من الحصة تسدد بالعملة الوطنية للدولة على أساس سعر تعادل العملة الوطنية بالذهب.

¹¹⁵ - د. مروان عطون-أزمات الذهب في العلاقات الاقتصادية الدولية.

¹¹⁶ - د. مروان عطون ، المرجع نفسه.

المنظمات المالية الدولية

إن الأنظمة الأساسية للصندوق قد نصت على إجراء إعادة النظر في حصة الدول الأعضاء كل 5 سنوات. ولذلك حصلت زيادات هامة في رأس المال الصندوق عدة مرات.

- زيادة الرأسمال بمقدار 50% عام 1959 .
- زيادة الرأسمال بمقدار 25% عام 1966 .
- زيادة الرأسمال بمقدار 25% عام 1970 .

بعد تخفيض الدولار عام 1971 ، و التقلبات الحادة في سعر صرفه، قرر FMI استبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة التي كانت تساوي المحتوى الذهبي لـ \$ قبل تخفيضه 0,88867 غ من الذهب ، ثم أصبحت قيمتها تتحدد استناداً لمتوسط مرجع لقيمة (16) عملة دولية رئيسية. و ابتداءً من عام 1981 أصبحت قيمة هذه الوحدة تتحدد على أساس متوسط مرجع لقيمة 5 عملات رئيسية دولية هي : الدولار الأمريكي ، المارك الألماني ، الليرة الأسترلينية، الفرنك الفرنسي ، اليان الياباني¹¹⁷

2-4 حقوق السحب الخاصة :

• طبيعة حقوق السحب الخاصة :

وحدة حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي أنشأ الصندوق في 29 جويلية 1969 ، وقد تم تحصيص حقوق السحب الخاصة لبلدان الأعضاء لكي تكمل ما لديها من أصول احتياطية . و قد بلغ مجموع التخصيصات سنة 1971 ، 21.4 بليون D.T.S و في سنة 1995 بلغت حيازات البلدان الأعضاء من وحدات D.T.S 2.6% من مجموع احتياطاتها غير الذهبية .

إن جميع البلدان الأعضاء في الصندوق مؤهلة حالياً للحصول على مخصصات حقوق السحب الخاصة التي يمكن استخدامها في المعاملات و العمليات بين الأعضاء و مع 15 هيئة حائزه معنية و مع الصندوق نفسه .

و وحدة D.T.S هي أيضاً وحدة الحساب في FMI . كما تستخدم كوحدة حسابية أو كأساس لوحدة حسابية من جانب منظمات أخرى دولية و إقليمية في عدة اتفاقات دولية . و هناك أيضاً أدوات مالية خاصة محررة بوحدة D.T.S . و في 30 أفريل 1995 كانت عملات 4 بلدان أعضاء مربوطة بوحدة D.T.S¹¹⁸ .

حقوق السحب الخاصة هي أصل نقدى اخزنه البنوك المركزية و الحكومات في احتياطاتها الدولية التي يمكن استعمالها للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات .

في الحقيقة D.T.S لا تملك كل الوظائف الكلاسيكية للنقد ، و لكنها تعتبر فقط كأصل احتياطي ، و وسيلة دفع بين الدول الأعضاء التي تشارك في ميكانيزم D.T.S و صندوق النقد الدولي هو الوسيط بينهما . كل من الذهب و الدولار لم يقدم ضمانات حقيقية للمعاملات الدولية(الذهب بسبب ندرته و الدولار بسبب عجز ميزان المدفوعات الأمريكية) .¹¹⁹

¹¹⁷ - المرجع: د.مروان عطون- المرجع السابق.

¹¹⁸ - نشرة صندوق النقد الدولي – سبتمبر 1995 .

¹¹⁹ - Le FMI en question « RACHID BOUDJMA ».

المنظمات المالية الدولية

يقوم صندوق النقد الدولي في نهاية كل سنة مالية بطرح أو إضافة فوائد على حسابات الأعضاء من وحدات D.T.S فتحصل الدولة على فائدة دائنة وفائدة مدينة بالتساوي إذا كانت قد حافظت على نفس مخصصاتها من أي سحوباتها متساوية تماماً إلى السحبات على عملتها الخاصة ، في حين تحمل فائدة مدينة تلك التي فاقت سحوباتها من العملات الأجنبية السحبات على عملتها الخاصة . أي أنه استخدمت وحدات D.T.S في حصولها على عملاًت أجنبية أكثر من جوء الدول الأخرى إلى استخدام عملتها ، وأما الدولة التي تم السحب على عملتها فتحصل على فائدة دائنة^{*} .

• احتساب قيمة السحب الخاصة :

تحدد قسمة حقوق السحب الخاصة باستعمال سلة من العملات و تراجع هذه السلة كل خمس سنوات للتأكد من أن العملات الداخلة في السلة هي المستعملة في المبادرات الدولية وأن قيمها وأوزانها تعكس أهمية هذه العملات في الأنظمة المالية والتجارية . بحيث في بداية الأمر كانت تحدد قيمة حقوق السجن الخاصة على أساس سلة تتألف من 16 عملة رئيسية . ثم تغيرت سلة العملات من أجل التبسيط فتم الاعتماد على سلة تتضمن عمالات 5 دول تحتل المكانة الأولى في تجارة الصادرات وفي سنة 1981 كانت نسبة الأوزان المعطاة إلى هذه السلة تساوي¹²⁰ : 42% للدولار الأمريكي ، 19% للمارك الألماني ، 13% للين الياباني ، 13% للفرنك الفرنسي ، 13% للباوند الإسترليني . وقد تم تحويل هذه النسب إلى مقادير من العملة الخاصة لكل دولة و بذلك أصبحت سلة العملات تحتوي على 0.46 دولار أمريكي ، 0.54 مارك ألماني 0.74 فرنك فرنسي ، 0.34 ين ياباني ، 0.710 باوند إسترليني .

ثم يتم تحويل هذه المقادير إلى ما يعادلها من الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة في سوق التحويلي الخارجي بلندن ، و في الأخير تجمع هذه المقادير من العملات للحصول على ما يساويها من الدولار الأمريكي ، فتحدد بقيمة DTS الخاصة بالدولار . فيتم جمع $0.46 + 0.54 = \$0.46$ مارك مقسوماً على سعر الصرف نسبة إلى \$ الأمريكي .

و الحصول على ما يعادل من \$ الأمريكي $0.74 + 0.710 = \$1.2717$ فرنك فرنسي مقسوماً على سعر الصرف بالنسبة إلى \$ و الحصول على ما يعادله من \$. و هكذا بالنسبة للين الياباني والجنيه الإسترليني ، و على ضوء هذا الاحتساب بلغت قيمة قسمة وحدة ح.س.خ في 1981 مقدار \$1.2717 . ولقد تمت مراجعة هذه السلة وقيم حقوق السحب الخاصة في 2000/10/11 بحسب وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على التغيرات الخاصة بطرق تقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك تحديد أسعار الفائدة عليها اعتباراً من 2001/01/01 .

* - د. ضياء مجید الموسوي - الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظم - نظريات - سياسات - مؤسسة نقدية)
سنة 1993.

¹²⁰ - د. ضياء مجید الموسوي، المرجع نفسه.

المنظمات المالية الدولية

إن طريقة اختيار العملات في السلة و كذلك الأوزان المعتمدة لكل عملة قد تم تغييرها لتأخذ في الاعتبار العملة الجديدة التي تم اعتمادها و هي عملة "اليورو" التي أصبحت العملة الرئيسية و الرسمية لعديد من البلدان الأوروبية و كذلك نمو دور الأسواق المالية العالمية. و المعيار الحالي لاختيار العملات الداخلة في السلة تكون من بين عملة الأعضاء الأكثر تصديرا للسلع و الخدمات ، و تم إدخال معيار آخر هو أن تكون العملات الداخلة في السلة ضمت العملات المستعملة كثيرا في المبادرات ^{*} الدولية .

إن الوزن أو النسبة المئوية المنسوبة لكل عملة في سلة حقوق السحب الخاصة ترتكز على :

- 1 قيم الصادرات من السلع و الخدمات للأعضاء أو الاتحادات النقدية .
- 2 مبالغ الاحتياطات من العملات المختلفة التي يحتفظ بها الأعضاء الآخرون في FMI .

و لقد قرر صندوق النقد الدولي 4 معاملات هي :

1- الدولار الأمريكي . 2- الين الياباني . 3- الجنيه الإسترليني . 4- اليورو الأوروبي .

لتتوافق مع شروط تقييم حقوق السحب الخاصة في السلة لمدة من 2001 إلى 2005 . بحيث تم استبدال المارك الألماني و الفرنك الفرنسي بعملة "اليورو" في السلة حقوق السحب الخاصة و نسبة الأوزان المعطاة إلى السلة هي كالتالي :

* 45% الدولار الأمريكي , 29% اليورو الأوروبي , 15% الين الياباني , 11% الجنيه الإسترليني .

3-4) استخدام حقوق السحب الخاص :

يجوز للبلدان الأعضاء التي لديها حاجة تتصل بميزان المدفوعات أن تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على نقد أجنبى عن طريق معاملة تسم "بالتعيين" و هي معاملة يقوم فيها بلد عضو آخر يعينه الصندوق بتقديم عملية قابلة للاستخدام الحر مقابل تلقيه حقوق السحب الخاصة .

و يجوز للصندوق أن يعين بلدانا أعضاء لتقديم عملاها مقابل D.T.S ، و ذلك على أساس قوة ميزان مدفوعاتها و وضعاحتياطاتها . و لا يتجاوز التزام البلد العضو بتقديم العملة على المستوى الذي تبلغ فيه حيازات من حقوق السحب الخاصة ثلاثة أضعاف تخصيصاته المتراكمة الصافية . غير أنه يجوز للصندوق و لأحد البلدان الأعضاء الاتفاق على زيادة هذا الحد الأعلى ، كذلك يجوز استخدام D.T.S وفق اتفاقات خاصة في عمليات تتم بوجبه التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي و التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي .

و تتألف استخدامات حقوق السحب الخاصة بين البلدان الأعضاء و الصندوق من إيرادات D.T.S يتلقاها حساب الموارد العامة في الصندوق من البلدان الأعضاء .

* - المرجع : www.bankofcd.com .
* - المرجع : www.bankofcd.com .

* - المرجع : www.bankofcd.com .

المنظمات المالية الدولية

و تتألف إيرادات الصندوق أساساً من الرسوم التي يتقاضاها على استخدام البلدان الأعضاء لموارده ، و من عمليات إعادة الشراء و اكتتابات المخصص و تتألف التحويلات من الصندوق بصورة رئيسية من عمليات الشراء و التعويضات المدفوعة على الأرصدة الدائنة للبلدان الأعضاء ، و المبالغ المسددة من قروض الصندوق و مدفوعات الفائدة عليها .¹²¹

• الاقتراض :

نصت الأنظمة الأساسية لصندوق النقد الدولي على أنه يمكن للصندوق إجراء قرض لدى هذه الدولة .

في عام 1961 ببناء على الاتفاques بين الدول الأعضاء (نتيجة للمفاوضات ضمن مجموعة العشر) تم اتخاذ إجراءات خاص تحت تسمية " الاتفاques العامة للقروض " من أجل تزويد الصندوق عند الحاجة لسيولات إضافية من عملات الدول الأكثر استعمالا . و حدد المبلغ الإجمالي بهذه الاتفاques بـ 6 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة . تم توزيع الالتزامات الخاصة بهذه الاتفاques على الدول العشرة كما يلي :¹²²

إنجلترا (1000)	ألمانيا (1000)	السويد (2000)	الرو.م.أ (100)
فرنسا (550)	إيطاليا (500)	اليابان (250)	
كندا (200)	هولندا (200)	بلجيكا (150)	

إن الاتفاques العامة للقرض قد أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من عام 1962 و لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد ، و منذ ذلك التاريخ كان يجري تجديدها باستمرار .

• الموارد الأخرى :

ت تكون هذه الموارد من الاحتياطيات التي ينشئها الصندوق من الإيرادات التي يحصل عليها من جراء تقديم القروض للدول الأعضاء من القروض الهامة التي حصل عليها صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة كان القرض الذي قدمته اليابان للصندوق يبلغ 3 مليار من حقوق السحب الخاصة . و في عام 1986 بلغ عدد الدول الأعضاء في الصندوق 151 دولة ، أما إجمالي المخصص في الصندوق فقد وصل في ذلك العام إلى حوالي 90 مليار دولار¹²³ .

• زيادة الموارد المالية للصندوق :

قام الصندوق خلال عقد الستينيات بإجراء تغييرين مهمين في كيفية تشغيله .

فأولاً : استحدث الصندوق نظام " الترتيبات العامة للاقتراض " لكي كفل توافر سيولة نقدية جاهزة بقدر يكفي لتلبية احتياجات الإقراض في حالة تعرض أحد البلدان الصناعية الكبيرة لأزمة في ميزان المدفوعات . و أدت هذه الترتيبات إلى تمكين

¹²¹ المصدر : نشرة صندوق النقد الدولي سبتمبر 1995

¹²² د/ مروان عطون ، مرجع سابق ، ص 261

¹²³ د. مروان عطون – نفس المرجع .

المنظمات المالية الدولية

الصندوق من أن يستكمل موارده المالية أي حصة الاشتراكات المتلقاة من البلدان الأعضاء ، عن طريق الاقتراض من الحكومات أكبر عشرة البلدان الصناعية .

و ثانيا : و في مواجهة حدوث نقص في السيولة الدولية تم تحويل الصندوق سلطة إنشاء حقوق السحب الخاصة ، و هي من أنماط الأصول الاحتياطية التي يمكن أن تضيفها البلدان الأعضاء إلى عملاتها الأجنبية و احتياطاتها من الذهب و أن تستخدمها في المدفوعات التي تحتاج إلى نقد أجنبي ¹²⁴ .

٤-٤) استعمال موارد الصندوق .

إن انتساب الدولة إلى FMI يمنحها الحق بالاستفادة من موارده . أي يمكنها الحصول على عمارات أجنبية مقابل عملتها الوطنية . معنى هذا أن الصندوق يقدم هذه الموارد في شكل قروض للدولة الأعضاء ضمن شروط معينة . و تتخذ عمليات الاقتراض أحد الشكلين التاليين :

• السحوب العادية : يمكن أن نشرح هذه العملية بالمثال التالي :

نفترض أن هناك دولتان : إيطاليا و فرنسا ، إن عرض الفرنك في إيطاليا كان أقل من طلب عليها ، مما قد يؤدي ارتفاع سعر الفرنك في إيطاليا و يتبع عن هذا ارتفاع في الأسعار العملات الأجنبية الأخرى ، و بالتالي انخفاض في قيمة الليرة الإيطالية و في هذه الحالة تستطيع إيطاليا اللجوء إلى الصندوق لطلب مقارن من العملة الفرنسية وفق شروط محددة مقابل تقديم مقدار مساوي من عملتها الوطنية، فيحتفظ الصندوق بالعملة الإيطالية و يقدم لإيطاليا العملة الفرنسية .

* أما FMI فيستعمل لتلبية طلب إيطاليا ما هو موجود لديه من العملة الفرنسية إحدى الطرق التالية أو كلها :

- 1 الجزء الذي دفعته فرنسا عند انضمها للصندوق (75% من حصتها في رأس المال الصندوق) .
- 2 ما حصل عليه الصندوق من الفرنك من الفرنكية بوجوب الاتفاقيات العامة للقرض .
- 3 ما قدمته فرنسا من عملتها عند اقتراضها من الصندوق .
- 4 قيمة مبيعات الذهب التي أجراها الصندوق مقابل العملة الفرنسية .
- 5 مصادر أخرى .

يمكن أن نشير إلى أن إيطاليا يمكنها أن تسدد القرض بالذهب أو بالعملات الأخرى القابلة للإيدال ، و ليست مجرد على التسديد بالفرنك الفرنسي . كما تستطيع استرجاع ما قدمته من عملتها المحلية من أجل ذلك .

• السحب بوجوب اتفاقيات الدعم :

¹²⁴ - المرجع مجلة التمويل و التنمية - سنة 1995.

¹²⁵ - د. مروان عطون - مرجع سابق .

* - د. مروان عطون - نفس المراجع .

المنظمات المالية الدولية

إن ميزة السحب بموجب اتفاقية الدعم تكمن في أن الدولة قد يتذرع عليها القيام بالسحب العادي في الوقت المناسب ، لأن ذلك يتطلب من الصندوق وقت للقيام بالإجراءات اللازمة . و قد لا تستطيع الدولة الانتظار و لذلك يمكن لهذه الدولة عند إبرامها لاتفاقية الدعم أن تحصل على الموارد من الصندوق لمعالجة أزمتها حتى قبل حلول هذه الأزمة .

4-5) كيفية استعمال موارد الصندوق :

أ- حدود السحب و موافقة الصندوق :

إن موافقة الصندوق على السحب تتوقف على مقدار السحب و علاقته بأجزاء الحصة:¹²⁶

1. السحب ضمن حدود القسم النهي : أي المبالغ التي تطلبها الدولة لا تتجاوز المدار النهي .
2. عندما يكون طلب السحب أكبر من الجزء النهي (فوق الشريحة الذهبية) و لكن في حدود الجزء الذي دفعته بعملتها الوطنية ، يوافق الصندوق بدون التحاذ إجراءات .
3. حالة السحب في حدود شرائح الاعتماد : عندما تطلب الدولة سحب مبالغ تزيد عن حصتها من الذهب أي زيادة موجودات الصندوق من عملة هذه الدولة إلى حد يتجاوز حصتها في الصندوق ، في هذه الحالة يتشدد في الموافقة و يتطلب مبررات كافية .

ب- شروط السحب : يمكن ترتيب شروط السحب كالتالي :

- أن لا يتجاوز السحب خلال السنة الواحدة 25% من قيمة الحصة في الصندوق باستثناء الدول التي تقل موجودات الصندوق من عملتها عن 75% من حصتها .

- لا يجوز أن تؤدي عملية السحب من قبل الدولة إلى زيادة موجودات الصندوق من عملتها إلى أكثر من 200% من حصتها

- يتوجب على كل دولة تصنفت سحوبياً خلال مدة (3-5) سنوات كحد أقصى (تسديد القرض و استرجاع عملتها).
- يجب على كل دولة قامت بالسحب أن تسدد في نهاية كل سنة واحدة جزء مما سحبته حيث يكون هذا الجزء يساو نصف الزيادة التي طرأت على موجودات الصندوق من عملة هذه الدولة على الأقل . على أن يقل الجزء المدفوع عن نصف الزيادة التي طرأت على احتياطيات الدولة المعنية من العملات الأجنبية في تلك السنة . و ذلك بهدف تجنب استعمال الدولة للسحب في غير الأغراض المخصصة لها .

ج- الفوائد :

بالنسبة للفوائد التي يتلقاها الصندوق على القروض التي يقدمها للدولة الأعضاء فإنها تحدد انطلاقاً من فترة استعمال القرض (السحب) . و منذ عام 1974 طبقت معدلات الفائدة التالية¹²⁸ :

¹²⁶ - د. المادي خالدي - مرجع سابق .

¹²⁷ - د. المادي خالدي - المرجع نفسه .

¹²⁸ - د. مروان - مرجع سابق .

المنظمات المالية الدولية

- .1 حتى سنة واحدة 4% .
- .2 من (1-2) سنة 4.5% .
- .3 من (2-3) سنة 5% .
- .4 من (3-4) سنة 5.5% .
- .5 من (4-5) سنة 6% .

و اعتبارا من عام 1977 تحت زيادة معدلات الفائدة بمقدار 0.375 % و بشكل عام فقد ارتفع حجم مختلف أنواع المساعدات و التسهيلات التي يقدمها الصندوق للدولة العضاء إلى حوالي 600% من الحصة حتى عام 1983.

المجدول رقم (08) : أحداث بارزة في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1944 - 2001)

الأحداث	السنوات
صياغة اتفاقية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مؤتمر "بريتون وودز".	1944
بداية تطبيق الاتفاقية بعد أن وقعت عليها 29 حكومة تمثل 80% من الممثليات الأصلية	1945
الاجتماع الافتتاحي لمجلس المخاطبين بحيث تم فيه اعتماد النظام الداخلي و اختيار واشنطن كمقر لصندوق النقد الدولي و انتخاب أول مديرين تنفيذيين .	1946
-بداية عمليات الصندوق. -أول سحب من الصندوق (قامت به فرنسا).	1947
-انضمام ألمانيا و اليابان إلى عضوية الصندوق. اعتماد المجلس التنفيذي الاقتراحات الخاصة بصيغة موحدة لاتفاقات الاستعداد الآمني.	1952
-المجلس التنفيذي يعتمد شروط و أحكام الاتفاقيات العامة للأراضي.	1962
-إنشاء تسهيل التمويل التعويضي.	1963
-اعتماد مجلس المخاطبين لخطوة إنشاء حقوق السحب الخاصة.	1967
-إنشاء التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية. بدء تنفيذ التعديل الأول لاتفاقية الصندوق الذي أنشأ بموجبه تسهيل تمويلي يستند إلى حقوق السحب الخاصة .	1969
-أول تخصيص لحقوق السحب الخاصة.	1970

129 - المرجع : نشرة صندوق النقد الدولي - سبتمبر 1995.

المنظمات المالية الدولية

<p>-إرادة معلمين أساسين لنظام "بريتون وودز" هما سعر التعادل و إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب .</p> <p>-اتفاق " سميثونيان" الذي ينص على إعادة تقييم عملات البلدان الصناعية و زيادة سعر الذهب .</p>	1971
<p>-مجلس المخافظين يقرر إنشاء اللجنة المعنية بإصلاح النظام النقدي الدولي المعروف باسم "لجنة العشرين" .</p>	1972
<p>-بدء "التعويم العمم" لأسعار الصرف مع إدخال الجموعة الأوروبية نظام التعويم المشترك لعملاتها مقابل الدولار الأمريكي .</p>	1973
<p>-لجنة العشرين تتفق على أن الأوضاع الاقتصادية العالمية تتطلب اتباع نهج متتطور في الإصلاح النقدي.</p> <p>-المجلس التنفيذي ينشئ تسهيل النفط و يعتمد" مبادئ توجيه لإدارة أسعار الصرف العالمية" و حساب حقوق السحب الخاصة يستند إلى 16 عملة .</p> <p>-الصندوق ينشئ تسهيل التمويل الممدد لتقديم مساعدات متوسطة الأمد إلى البلدان الأعضاء التي تواجه مصاعب في ميزان المدفوعات.</p>	1974
<p>-المجلس التنفيذي ينشئ حساب دعم لمساعدة البلدان الأعضاء الأكثر تضررا التي تستخدمن تسهيل النفط على أن يمول الحساب من مساهمات الأعضاء</p>	1975
<p>-إصلاح مؤقت للنظام التنفيذي -تعديل المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق</p> <p>-إنشاء صندوقاً إستثمارياً لت تقديم مساعدات للبلدان النامية تتصل بميزان المدفوعات</p>	1976
<p>-القيام بصرف أول قرض من الصندوق الإستثماري .</p> <p>-إنشاء تسهيل التمويل التكميلي .</p>	1977
<p>-تنفيذ التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق.</p> <p>-اللجنة المؤقتة توافق على زيادة في الحصص ب 50% التي تؤدي إلى زيادة الموارد العامة للصندوق إلى 58,6 بليون وحدة حقوق سحب خاصة .</p>	1978
<p>-بدء سريان تسهيل التمويل التكميلي .</p>	1979
<p>-الصندوق يعتمد اعتبارا من 1 يناير 1981 سلة موحدة و مبسطة للعملات التي تحدد على أساسها وحدة حقوق السحب الخاصة و معدلات فائدة عليها.</p>	1980
<p>-الصندوق بدأ استخدام السلة المبسطة المؤلفة من خمس عملات لتحديد القيمة اليومية لوحدة حقوق السحب الخاصة.</p> <p>-الصندوق يعتمد سياسة الاستخدام الموسع لموارده و ذلك على أثر التزامه بجميع موارد تسهيل التمويل التكميلي.</p>	1981

المنظمات المالية الدولية

<p>- بدء مفعول الزيادات في الحصص بموجب المراجعة العامة الثامنة.</p>	1983
<p>- مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي يعبران عن تأييدهم لمبادرة الولايات المتحدة الخاصة بالديون التي قدمها "جيمس بيكر" وزير الخزانة الأمريكي.</p>	1985
<p>- إنشاء التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي لتقديم مساعدات لميزان المدفوعات بشروط ميسرة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض.</p>	1986
<p>- كاميديسيو يصير مديرًا عاماً . - إنشاء التكيف الهيكلي المعزز.</p>	1987
<p>- نجح لمعالجة المتأخرات قائم على التعاون . - شروط تورنتو لخفيف عبء الدين .</p>	1988
<p>- تنفيذ خطة برادي "نيكولاوس برادي" وزير الخزانة الأمريكية .</p>	1989
<p>- دراسة الاقتصاد السوفيتي .</p>	1990
<p>- تقديم مساعدة فنية للاتحاد السوفيتي السابق .</p>	1991
<p>- توسيع المجلس التنفيذي إلى 24 مقعداً. - ترتيب استعدادات إئتماني مع روسيا . - زيادة 50% من حصة الصندوق . - التعديل الثالث لمواد الاتفاقية .</p>	1992
<p>- إنشاء تسهيل نظامي للتحول .</p>	1993
<p>- تعيين ثلاثة نواب للمدير العام .</p>	1994
<p>- ترتيب استعداد إئتماني مع المكسيك .</p>	1995
<p>- الموافقة على مبادرة تخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و التمويل الدائم لتسهيل التكيف الهيكلي المعزز .</p>	1996
<p>- اعتماد ترتيبات جديدة للأراضي . - مجلس المحافظين يوافق على التعديل الرابع . - إنشاء تسهيل إضافي لاحتياطي.</p>	1997
<p>- ترتيبات عامة للأراضي يجري تنفيذها لروسيا . - ترتيبات عامة للأراضي يجري تنفيذها للبرازيل .</p>	1998
<p>- زيادة مقدار 45% في الحصص . - إنشاء حدود التسهيلات الإئتمانية للطوارئ .</p>	1999

المنظمات المالية الدولية

<p>- إعادة تقييم حيازات الذهب للمساعدة في تمويل الصندوق الإنمائي لتسهيل التكيف الهيكلي المعزز بمبادرة تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.</p>	
<p>- "كامديسيو" يتخلى عن منصبه كمدير عام .</p>	<p>2000</p>
<p>قامت اللجنة النقدية و المالية الدولية بالتصديق على برنامج عمل مكثف لمشاركة الصندوق في جهود مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب .</p>	<p>2001</p>

المصدر: نشرة صندوق النقد الدولي سبتمبر 1995 و مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2000 .

المبحث الثالث : مجموعة البنك الدولي

1- نشأت البنك الدولي و تعريفه :

تأسس البنك الدولي عام 1944، بعد اتفاق بريتون وودز الذي وضع قواعد النظام المالي الدولي الذي نعرفه اليوم. وكان الهدف الرئيسي من تأسيس البنك الدولي هو تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التمويل والدعم الفني للبلدان النامية.

وتأسس البنك الدولي كجزء من منظومة الأمم المتحدة، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين الرئيسية من بين الدول الأعضاء الأصلية في البنك. وتم إنشاء البنك بعد سلسلة من المفاوضات والاجتماعات المكثفة بين الدول الأعضاء، وتم توقيع اتفاقية تأسيس البنك الدولي في يوليو 1944.

وتم تصميم هيكلية البنك الدولي بحيث يتكون من مجموعة من الصناديق والمؤسسات المالية والتنمية، وكل من هذه الصناديق تعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية. وتتضمن هذه الصناديق البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسة التمويل الدولي ومجموعة معايدة الاستثمار المتعددة الأطراف.

ويعمل البنك الدولي على تحقيق أهدافه من خلال توفير التمويل والدعم الفني للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه الأنشطة تمويل المشاريع الكبرى في مجالات مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والزراعة والطاقة والمياه والنقل، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والاستشارات في مجالات مثل التخطيط الاقتصادي والإدارة المالية والإصلاح الاقتصادي.¹²⁰

يعرف البنك الدولي (World Bank) على أنه مؤسسة مالية دولية تأسست في عام 1944 بعد المؤتمر النقدي والمالي الدولي في بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتحذّر مقره في واشنطن العاصمة. وهو يعد جزءاً من مجموعة البنك الدولي الإنمائية، التي تضم أيضاً البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسات أخرى .¹³⁰

¹²⁰ - حسن شحاته. البنك الدولي: دوره ومهامه وآفاقه. 2000.

¹³⁰ - عبد الحميد زريق. البنك الدولي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. 2014.

المنظمات المالية الدولية

ويعتبر البنك الدولي من أكبر المؤسسات المالية في العالم، حيث يضم مجموعة من الصناديق والمؤسسات الخاصة التي توفر التمويل والدعم الفني والاستشارات للحكومات والشركات والمنظمات في البلدان النامية، ويتم تمويل أنشطة البنك الدولي من خلال المساهمات المالية من الدول الأعضاء ومن خلال إصدار السندات والقروض.

2- مبادئ و أهداف البنك الدولي :

يتبنى البنك الدولي مجموعة من المبادئ التوجيهية والقيم الأساسية التي تحكم عمله وتتضمن تحقيق أهدافه في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان النامية¹³¹. ومن بين هذه المبادئ:

- التعاون الدولي: بعد التعاون الدولي من أهم المبادئ التي يتبعها البنك الدولي، حيث يسعى البنك إلى تعزيز التعاون بين البلدان وتوطيد العلاقات الدولية من خلال تمويل المشاريع التنموية وتقديم الدعم الفني والاستشارات.
 - الشمول المالي: يعمل البنك الدولي على تعزيز الشمول المالي في البلدان النامية، وتعني هذه المبادئ توفير فرص الوصول للخدمات المالية الأساسية للجميع، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.
 - الاستدامة البيئية: يولي البنك الدولي اهتماماً كبيراً للحفاظ على البيئة والحد من التلوث وتغير المناخ، ويعمل على تمويل المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية وتحمي الموارد الطبيعية.
 - التنمية المستدامة: يهدف البنك الدولي إلى تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتعني هذه المبادئ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن ومستدام.
 - المساءلة والشفافية: يعمل البنك الدولي على تحقيق المساءلة والشفافية في كل جوانب عمله، حيث يتم اتخاذ القرارات بشكل مستقل وشفاف ومسؤولية، وتم مراجعة نتائج المشاريع بانتظام للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة.
- وتمثل أهمية هذه المبادئ في ضمان تحقيق أهداف البنك الدولي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان النامية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والشمول المالي والاستدامة البيئية، بما يحقق الفائدة العامة ويسعد مستوى حياة الناس في العالم.

ويهدف البنك الدولي إلى تحسين حياة الناس في البلدان النامية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذه الأهداف، يعمل البنك الدولي على تمويل المشاريع التنموية في البلدان النامية وتقديم الدعم الفني والاستشارات في مجالات مختلفة، ومن بين أهم أهداف البنك الدولي¹³²:

- القضاء على الفقر المدقع: يعمل البنك الدولي على تمويل المشاريع التي تهدف إلى تحسين الحياة في البلدان النامية، ومن بين أهم هذه المشاريع تلك التي تستهدف الفقر المدقع وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأشد فقرًا في المجتمع.
- تعزيز التعليم والصحة: يعمل البنك الدولي على تمويل المشاريع التي تهدف إلى تحسين الصحة والتعليم في البلدان النامية، وتشمل هذه المشاريع بناء المستشفيات والمدارس وتدريب الكوادر الصحية والتعليمية.

¹³¹-David Mosse. The Saint in the Banyan Tree: Christianity and Caste Society in India. 2012.

¹³² - Sebastian Mallaby. The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crises, and the Wealth and Poverty of Nations. 2004.

المنظمات المالية الدولية

- تطوير البنية التحتية: يعمل البنك الدولي على تمويل المشاريع التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية في البلدان النامية، وتشمل هذه المشاريع بناء الطرق والجسور والموانئ وتحسين نظام النقل والمياه والصرف الصحي.
- تعزيز التنمية المستدامة: ي العمل البنك الدولي على تمويل المشاريع التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة في البلدان النامية، وتشمل هذه المشاريع إدارة الموارد الطبيعية وتطوير الطاقة المتعددة والحد من التلوث وتغير المناخ.
- تعزيز الشمول المالي: ي العمل البنك الدولي على تعزيز الشمول المالي في البلدان النامية، ويقدم الدعم للجهود التي تهدف إلى تعزيز التمويل الصغير والمتوسط وتطوير الخدمات المالية الرقمية.
وتعمل البنك الدولي على تحقيق هذه الأهداف من خلال توجيه الموارد المالية والتقنية والخبرات للبلدان النامية، وتطوير شراكات مع الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- مجموعة البنك الدولي :

ت تكون مجموعة البنك الدولي من مجموعة من الصناديق والمؤسسات المالية والتنمية التابعة له، والتي تتضمن ما يلي¹³³:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** (IBRD) يتم تمويل معظم أنشطة البنك الدولي من خلال هذا الصندوق، ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير القروض والمساعدات المالية للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **المؤسسة الدولية للتنمية:** (IDA) يقدم هذا الصندوق الدعم المالي والفنى للحكومات الفقيرة في البلدان النامية، ويهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.
- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:** (IFAD) يقدم هذا الصندوق الدعم المالي والفنى للحكومات والمؤسسات الزراعية في البلدان النامية، بهدف تحسين إنتاجية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية.
- **مؤسسة التمويل الدولية:** (IFC) توفر هذه المؤسسة التمويل والاستثمار للشركات الخاصة في البلدان النامية، وتحدّد إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي.
- **مجموعة معايدة الاستثمار المتعدد الأطراف:** (MIGA) تقدم هذه المجموعة الدعم للشركات الأجنبية للاستثمار في البلدان النامية، وتتوفر ضمانات الاستثمار لتشجيع المزيد من الاستثمار الخاص في تلك البلدان.
وتعتبر هذه المؤسسات جزءاً من مجموعة البنك الدولي الإنمائية، وتعمل جميعها بشكل متكمّل لتحقيق أهداف البنك الدولي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

4- موارد البنك الدولي :

تتمثل مصادر موارد البنك الدولي في الأموال التي يحصل عليها من خلال جمع التبرعات والاقتراض من الأسواق المالية الدولية¹³⁴. وتشمل هذه المصادر فيما يلي:

¹³³- رضوان الشريف ، "تاريخ البنك الدولي" ، دار الفكر، القاهرة ، 2003، ص 61-72.

¹³⁴- رضوان الشريف ، "تاريخ البنك الدولي" ، دار الفكر، القاهرة ، 2003، ص 61-72.

المنظمات المالية الدولية

- رأس المال المساهم: يتكون من الأموال التي يساهم بها الدول الأعضاء في البنك الدولي، ويتم تحصيص هذه الأموال لتمويل الأنشطة المختلفة للبنك، ويتم تحديث رأس المال المساهم كل بضع سنوات.
 - الاقتراض من الأسواق المالية الدولية: يتمكن البنك الدولي من الحصول على التمويل اللازم من خلال الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، ويقوم البنك بإصدار السندات والأوراق المالية الدولية لجمع الأموال التي يحتاجها لتمويل مشاريعه المختلفة
 - الهبات والمنح: يتلقى البنك الدولي أيضًا التمويل من خلال الهبات والمنح التي تقدمها الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتستخدم هذه الأموال لتمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية.
 - الأرباح على القروض: يحصل البنك الدولي على عوائد من الفوائد على القروض التي تقدمها للبلدان النامية، وتستخدم هذه الأموال لتمويل المزيد من المشاريع التنموية.

ويتم استخدام هذه الموارد لتمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية، ويعمل البنك الدولي على توجيه هذه الموارد بشكل فعال وفقاً للأولويات المحددة في خطط التنمية الوطنية للبلدان المستفيدة. وتتضمن المشاريع التي يتم تمويلها من خلال هذه الموارد الكبرى في مجالات مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والزراعة والطاقة والمياه والنقل، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والاستشارات في مجالات مثل التخطيط الاقتصادي والإدارة المالية والإصلاح الاقتصادي.
- 5- المشاريع التي تم تمويلها مؤخراً من قبل البنك الدولي :**
- يقوم البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع التنموية في العديد من البلدان حول العالم، وفيما يلي بعض المشاريع التي تم تمويلها مؤخراً:
- مشروع تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في مصر(2017) : تم تمويل هذا المشروع بقيمة 400 مليون دولار من قبل البنك الدولي، ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في العديد من المدن في مصر.
 - مشروع تطوير البنية التحتية في الهند (2018) : تم تمويل هذا المشروع بقيمة 500 مليون دولار من قبل البنك الدولي، ويهدف المشروع إلى تطوير البنية التحتية في الهند وتحسين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والنقل.
 - مشروع تطوير النقل في بنغلاديش (2017) : تم تمويل هذا المشروع بقيمة 300 مليون دولار من قبل البنك الدولي، ويهدف المشروع إلى تحسين نظام النقل في بنغلاديش من خلال تطوير الطرق والجسور والموانئ.
 - مشروع تحسين الصحة في نيبال (2017) : تم تمويل هذا المشروع بقيمة 200 مليون دولار من قبل البنك الدولي، ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية في نيبال من خلال تطوير المستشفيات وتدريب الكوادر الصحية.
 - مشروع تحسين البنية التحتية في أوغندا (2018) : تم تمويل هذا المشروع بقيمة 300 مليون دولار من قبل البنك الدولي، ويهدف المشروع إلى تطوير البنية التحتية في أوغندا من خلال تحسين الطرق والجسور والمياه والصرف الصحي.

المنظمات المالية الدولية

وهذه المشاريع هي فقط بعض الأمثلة على المشاريع التي تم تمويلها مؤخرًا من قبل البنك الدولي، حيث يقوم البنك بتمويل العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين الحياة في البلدان النامية حول العالم¹³⁵.

6- الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية

يقدم البنك الدولي العديد من الخدمات والمساعدات المالية والفنية للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية، ومن بين هذه الخدمات:

- القروض: يوفر البنك الدولي القروض للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية لتمويل المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها.
- الدعم الفني: يقدم البنك الدولي الدعم الفني والاستشارات للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية في مجالات مثل السياسات الاقتصادية والتخطيط والإدارة والتعليم والصحة وغيرها.
- التمويل الخاص: يقدم البنك الدولي التمويل الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في البلدان النامية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع ريادة الأعمال.
- الدعم الفني للتجارة: يقدم البنك الدولي الدعم الفني للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية في مجال التجارة الدولية، من خلال توفير الاستشارات والتدريب والدعم المالي.
- الدعم المالي للتعليم والصحة: يقدم البنك الدولي الدعم المالي للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية لتحسين مستوى التعليم والصحة، من خلال تمويل المشاريع الإنمائية في هذين القطاعين.
- الدعم المالي للبنية التحتية: يقدم البنك الدولي الدعم المالي للحكومات والمؤسسات الخاصة في البلدان النامية لتحسين البنية التحتية، من خلال تمويل مشاريع الطرق والجسور والموانئ والمطارات وغيرها.

ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال الصناديق والمؤسسات التابعة للبنك الدولي، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها.

7- إيجابيات وسلبيات البنك الدولي : تتمثل الإيجابيات فيما يلي¹³⁶ :

- تمويل المشاريع التنموية: يعمل البنك الدولي على تمويل المشاريع التنموية في البلدان النامية، وتساهم هذه المشاريع في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأشد فقرًا في المجتمع.
- تحسين الصحة والتعليم: يعمل البنك الدولي على تحسين الصحة والتعليم في البلدان النامية، وتشمل هذه المشاريع بناء المستشفيات والمدارس وتدريب الكوادر الصحية والعلمية.

¹³⁵- عبد الرحمن الصالح ، "دور البنك الدولي في التنمية: الإنجازات والتحديات" ، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2010. ص 88.

¹³⁶- عبد الله المהרש ، "دور البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية" ، عبد الله المהרש، مجلة الاقتصاد والتنمية في البلدان النامية، 2012. ص 08.

المنظمات المالية الدولية

- تطوير البنية التحتية: يعمل البنك الدولي على تطوير البنية التحتية في البلدان النامية، وتشمل هذه المشاريع بناء الطرق والجسور والموانئ وتحسين نظام النقل والمياه والصرف الصحي.
 - تعزيز التنمية المستدامة: يعمل البنك الدولي على تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة في البلدان النامية، وتشمل هذه المشاريع إدارة الموارد الطبيعية وتطوير الطاقة المتجدددة والحد من التلوث وتغير المناخ.
 - توفير فرص الوصول للخدمات المالية: يعمل البنك الدولي على توفير فرص الوصول للخدمات المالية الأساسية للجميع، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.
- **السلبيات¹³⁷:**
- الديون: يتعرض العديد من البلدان النامية لديون كبيرة نتيجة التمويل الذي يقدمه البنك الدولي، وتأثير هذه الديون على قدرة هذه البلدان على تحقيق التنمية المستدامة.
 - الشروطية: يفرض البنك الدولي شروطاً على الدول المستفيدة من التمويل، ويتبعن على هذه الدول تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية محددة للحصول على التمويل، ويمكن أن تؤثر هذه الشروط على سيادة الدولة وحريتها في اتخاذ القرارات.
 - الاستغلال الاقتصادي: يمكن للبنك الدولي أن يستغل موقعه في السوق لتحقيق مكاسب اقتصادية، وتمثل هذه المخاطر في تحديد أسعار الفائدة والتحكم في السياسات المالية للبلدان المستفيدة.
 - التأثير البيئي: تتعرض البيئة في البلدان المستفيدة من التمويل للتآثيرات السلبية الناجمة عن المشاريع التي يمولها البنك الدولي، ويمكن أن تؤثر هذه التآثيرات على الحيوانات والنباتات والبيئة الطبيعية.
 - عدم تحقيق الأهداف المحددة: في بعض الحالات، قد لا يتم تحقيق الأهداف المحددة في المشاريع التي يمولها البنك الدولي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تبديد الموارد وعدم تحقيق الفوائد المتوقعة.

¹³⁷- خالد الجعفرى ، "تقييم دور البنك الدولي في تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية" ، مجلة دراسات اقتصادية في الدول النامية، 2014.ص

المنظمات المالية الدولية

خلاصة الفصل :

يتحدث هذا الفصل عن ثلاثة منظمات دولية رئيسية وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. يعمل صندوق النقد الدولي على توفير الدعم المالي للدول في حالات الأزمات المالية والاقتصادية، ويعمل على تحسين السياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء. ويتم تمويله من قبل بلدان العالم ويستخدم أساساً لتمويل المشاريع الاقتصادية الحامة وتحسين السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء.

أما البنك الدولي فهو مؤسسة تمويلية دولية تهدف إلى تقديم الدعم المالي والفنى للدول الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة، ويشمل ذلك تمويل المشاريع الإنمائية والإنسانية، ودعم الإصلاحات الاقتصادية. ويتم تمويله من قبل الدول الأعضاء ومؤسسات مالية وصناعية عالمية.

وبالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية فهي منظمة دولية تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية وتشجيع الحرية التجارية بين الدول الأعضاء، وتعمل على إزالة العوائق التجارية وتحسين القواعد واللوائح التجارية العالمية. وتتميز منظمة التجارة العالمية بدورها الحيوي في تحسين المنافسة والتجارة الدولية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

بشكل عام، تعد هذه المنظمات المالية الدولية جزءاً أساسياً من النظام الاقتصادي العالمي وتلعب دوراً حيوياً في تمويل وتحسين الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة في العالم.

الفصل السابع : نظريات التجارة الخارجية

نظريات التجارة الخارجية

تمهيد :

تطورت التجارة الدولية بشكل كبير خلال العصور الحديثة، وتعد اليوم جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي. ففي العصور القديمة كانت التجارة الدولية تتم بشكل رئيسي عن طريق البحر، وكانت تتم بالتبادل البسيط للسلع والخدمات بين الدول. وبعد ظهور الثورة الصناعية شهدت التجارة الدولية تحولاً كبيراً ، حيث بدأ استخدام الآلات والتكنولوجيات الحديثة في تصنيع السلع وتحسين جودتها وكفاءتها.

وفي القرن التاسع عشر توسيع التجارة الدولية كثيراً ، حيث بدأت الدول تتبّع سياسات حماية التجارة الدولية لحماية مصالحها التجارية الوطنية. وقد أدت الحرب العالمية الأولى والثانية إلى توقف مؤقت للتجارة الدولية بسبب التضاريس الاقتصادية والسياسية.

ثم عادت بعد الحرب العالمية الثانية التجارة الدولية لتشهد تطوراً كبيراً ، حيث بدأ استخدام وسائل النقل الحديثة وتطورت التكنولوجيا لتسهيل التجارة الدولية.

كما شهدت التجارة الدولية تحولاً جذرياً في العصر الرقمي، حيث بدأ استخدام التكنولوجيا الحديثة والإنترنت لتسهيل التجارة الدولية وتحسين جودة الخدمات المقدمة. يمكن القول إن التجارة الدولية تطورت باستمرار على مر العصور وتحولت من التبادل البسيط للسلع إلى نظام تجاري عالمي يشمل العديد من الدول والشركات والمؤسسات المالية والحكومات، ويعود من أهم أركان الاقتصاد العالمي.

يقوم هذا الفصل بتحليل النظريات الكلاسيكية والحديثة وتأثيرها على الدول والاقتصاديات الوطنية، وكيفية تطبيقها في تحليل التجارة الدولية واستراتيجيات التجارة الدولية ، لذلك تم تقسيمه إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثاني : تقنيات تمويل التجارة الخارجية

المبحث الأول : نظريات التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول والمناطق الاقتصادية المختلفة. وتشمل هذه العملية تصدير السلع والخدمات من دولة إلى دولة أخرى، واستيراد السلع والخدمات من دولة أخرى إلى دولة معينة، كما يمكن تعريفها على أنها العملية التي تشمل تداول السلع والخدمات بين الدول والمناطق الاقتصادية المختلفة، وهدف إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للدول والمناطق الاقتصادية المشاركة في هذه العملية، وتعد أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول والمناطق الاقتصادية المختلفة.

1- نظرية الميزة المطلقة :

نظريات التجارة الخارجية

نظريه الميزة المطلقة لأدم سميث هي إحدى النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية، وتعتبر أحد أهم نظريات التجارة الدولية التي تم تطويرها في القرن الثامن عشر. وتقوم هذه النظرية على فكرة بسيطة وهي أن الدول يمكنها الحصول على الفوائد من التجارة الدولية بتخصيصها في الإنتاج الذي لديها فيه ميزة مطلقة في التكلفة. وفيما يلي شرح مفصل لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث:

- يشير آدم سميث في نظريته إلى أن الدول يمكنها الحصول على الفوائد من التجارة الدولية عن طريق تخصيص إنتاجها في السلع التي تنتجها بتكليف أقل من تكلفة إنتاج دول أخرى، وتصدير هذه السلع إلى الدول الأخرى، واستيراد السلع التي تنتجها الدول الأخرى بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محلياً.
- ويشير سميث إلى أن الدول يمكنها تحقيق الميزة المطلقة في التكلفة في إنتاج السلع المختلفة، وذلك يعتمد على العوامل الإنتاجية والتكنولوجية والموارد المتاحة لكل دولة.
- ويعجب نظرية الميزة المطلقة، فإن كل دولة ينبغي عليها تخصيص إنتاجها في السلع التي تنتجها بتكلفة أقل من تكلفة إنتاج دول أخرى، وتصدير هذه السلع إلى الدول الأخرى، واستيراد السلع التي تنتجها الدول الأخرى بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محلياً.
- ومن المهم أن نلاحظ أن نظرية الميزة المطلقة لا تعتمد على مقارنة التكاليف الإجمالية لإنتاج السلع بين الدول، وإنما تعتمد على المقارنة بين التكلفة النسبية لإنتاج السلع في كل دولة.
وعلى سبيل المثال، إذا كانت دولة ما تستطيع إنتاج القمح بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجه في دولة أخرى، وكذلك إذا كانت الدولة الأخرى قادرة على إنتاج الحديد بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجه في الدولة الأولى، فإنه يجب على الدولتين أن تبادلان السلع بما يخدم مصالحهما الاقتصادية، وذلك عن طريق تصدير القمح من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، واستيراد الحديد من الدولة الثانية إلى الدولة الأولى. وبهذه الطريقة، يمكن للدولتين الحصول على الفائدة من التجارة الدولية، وتحقيق الميزة المطلقة في التكلفة في إنتاج السلع المختلفة، وذلك يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للدولتين.

2- نظرية الميزة النسبية :

نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو هي إحدى النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية، وتشير إلى أن الدول يمكنها الحصول على الفوائد من التجارة الدولية عن طريق تخصيص إنتاجها في السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاج دول أخرى.

وتعتمد نظرية الميزة النسبية على فكرة الفرصة النسبية للإنتاج، حيث يمكن للدول أن تحقق الميزة النسبية في إنتاج السلع المختلفة بالنسبة للدول الأخرى، وذلك يعتمد على العوامل الإنتاجية والتكنولوجية والموارد المتاحة لكل دولة. ويعجب نظرية الميزة النسبية، فإن كل دولة ينبغي عليها تخصيص إنتاجها في السلع التي تملك فيها الميزة النسبية، وتصدير هذه السلع إلى الدول الأخرى، واستيراد السلع التي تملك فيها الميزة النسبية الدول الأخرى.

وعكن فهم نظرية الميزة النسبية بسهولة من خلال مثال بسيط على سبيل المثال، إذا كانت دولة ما تستطيع إنتاج الألعاب الإلكترونية بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها في دولة أخرى، وإذا كانت الدولة الأخرى قادرة على إنتاج الأحذية بتكلفة أقل من

نظريات التجارة الخارجية

تكلفة إنتاجها في الدولة الأولى، فإنه يجب على الدولتين أن تتبادلان السلع بما يخدم مصالحهما الاقتصادية، وذلك عن طريق تصدير الألعاب الإلكترونية من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، واستيراد الأحذية من الدولة الثانية إلى الدولة الأولى. وبهذه الطريقة، يمكن للدولتين الحصول على الفائدة من التجارة الدولية، وتحقيق الميزة النسبية في التكلفة في إنتاج السلع المختلفة، وذلك يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للدولتين.

3- النظرية التنافسية الوطنية أو ماسة بورتر :

النظرية التنافسية الوطنية هي نظرية اقتصادية ابتكرها العالم الأمريكي مايكيل بورتر في عام 1990، وتعرف أيضاً باسم "ماسة بورتر"، ولهدف إلى تفسير العوامل التي تجعل الدول تتتفوق في صناعة معينة على المستوى العالمي.

وتركز النظرية على عدة عوامل رئيسية تحدد تنافسية الدولة في صناعة معينة، وتشمل:

1. **البنية التحتية:** تعني البنية التحتية الحضرية والنقل والاتصالات والطاقة والمياه وغيرها، وتأثيرها على تكلفة الإنتاج وجودة المنتجات وقدرة الشركات على التنافس في السوق العالمية.

2. **الموارد البشرية:** تشمل المهارات والخبرات والتدريب والتعليم والثقافة وغيرها، وتأثيرها على الابتكار والإنتاجية وجودة المنتجات.

3. **الدعم الحكومي:** يشمل الدعم الحكومي القوانين والتشريعات والضرائب والجمارك والمنح والتمويل وغيرها، و يؤثر على تكلفة الإنتاج وجودة المنتجات وقدرة الشركات على التنافس في السوق العالمية.

4. **توافر الموردين والمصنعين:** تعني توافر الخامات والمكونات والموردين والمصنعين الآخرين في نفس المكان أو في المناطق المجاورة، وتأثير على التكلفة والجودة والتواصل بين الشركات المتعاونة.

وتعود النظرية التنافسية الوطنية مهمة جداً في فهم كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والتنافسية في الصناعات الوطنية، وتوفير فرص العمل والازدهار الاقتصادي، ولهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الصناعات الوطنية وجعلها تنافسية في السوق العالمية.

4- نظرية دورة حياة المنتج (Product Life Cycle Theory) :

هي إحدى النظريات الاقتصادية التي تشرح تطور الصادرات والواردات على مر الزمن، وتعتمد النظرية على فكرة أن المنتجات تمر بمراحل مختلفة من دورة حياتها، وتتعرض لظروف مختلفة في كل مرحلة، وبالتالي تختلف الحاجة إلى التجارة الدولية وأساليب التسويق الدولية في كل مرحلة.

وفيما يلي شرح مفصل لنظرية دورة حياة المنتج:

1. **المرحلة الأولى: الإنتاجية العالية والتصدير المنخفض :** تبدأ هذه المرحلة عندما يتم إطلاق المنتج الجديد على السوق، وتكون الإنتاجية عالية والتكاليف منخفضة. وفي هذه المرحلة يكون الطلب على المنتج محلياً أكثر من الطلب الدولي، وبالتالي يكون التصدير محدوداً.

نظريات التجارة الخارجية

2. المرحلة الثانية: النمو السريع وزيادة التصدير : في هذه المرحلة يبدأ الطلب على المنتج في الزيادة، ويزيد الإنتاج وتصبح التكاليف أقل، وتردد الحاجة إلى التصدير. ويحاول المصدرون الدخول إلى الأسواق الدولية والمنافسة على الحصة العالمية في السوق.

3. المرحلة الثالثة: النضج وتراجع النمو : في هذه المرحلة، يبدأ النمو في الانخفاض وتصبح المنافسة شديدة، ويتم تقليل الإنتاج والتركيز على الحفاظ على الحصة السوقية. وتصبح التجارة الدولية أكثر أهمية في هذه المرحلة، حيث يحاول المصدرون الحفاظ على حصتهم في الأسواق الدولية.

4. المرحلة الرابعة: الانحسار وتقليل التصدير : في هذه المرحلة، يتراجع الطلب على المنتج وينحصر، وتصبح التكاليف أعلى من الإيرادات، ويتم تقليل الإنتاج والتتصدير. وتصبح التجارة الدولية أقل أهمية في هذه المرحلة، حيث يتم التركيز على الأسواق المحلية.

ويمكن استخدام نظرية دورة حياة المنتج لتفسيير أسباب زيادة أو تقلص الصادرات والواردات لبلد ما في مختلف المراحل الزمنية، وتطوير استراتيجيات التسويق الدولية للمنتجات، وتحديد الأسواق المناسبة للتتصدير والتركيز على تلك الأسواق التي تعتبر في مرحلة النمو أو المراحل الأولية، وذلك لضمان تحقيق أكبر قدر من الفوائد من التجارة الدولية.

5- نظرية هيكسنر :

نظرية هيكسنر (Heckscher-Ohlin theory) هي نظرية اقتصادية تشير إلى أن الدول تتبع وتصدر المنتجات التي تتطلب استخدام الموارد التي تمتلكها بكميات كبيرة وتستخدم بكميات أقل من الموارد التي لا تمتلكها بكميات كبيرة. وتعتمد هذه النظرية على مفهوم المزايا المطلقة والنسبية، حيث تشير إلى أن الدول تتبع المنتجات التي لديها مزايا مطلقة في إنتاجها بكفاءة أعلى من الدول الأخرى، وتستورد المنتجات التي تتطلب استخدام الموارد التي لا تمتلكها بكميات كبيرة. يعتبر نموذج هيكسنر-أولين من أهم النماذج النظرية في الاقتصاد الدولي، حيث يفسر سلوك التجارة الدولية وتوزيع الدخل والثروة بين الدول. وتشير النظرية إلى أن الدول تتخصص في إنتاج المنتجات التي لديها مزايا نسبية، وتتبادل هذه المنتجات مع بعضها البعض من خلال التجارة الدولية.

ويعتبر نموذج هيكسنر-أولين مهمًا لفهم سلوك التجارة الدولية وتحديد استراتيجيات التجارة والتنمية الاقتصادية للدول، كما يساعد في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى تباين نسب الأجرور بين الدول وتوزيع الدخل والثروة بين الدول.

6- نموذج هكشنر-أولين-سامويلسون :

نموذج هيكسنر-أولين-سامويلسون (Heckscher-Ohlin-Samuelson model) هو نموذج اقتصادي يستخدم في دراسة التجارة الدولية وتفسير الأثر الذي تحدثه التغيرات في التجارة على الدخل والوظائف والثروة في الدول. ويقوم هذا النموذج على نظرية هيكسنر-أولين وتطويرها بواسطة الاقتصادي الأمريكي بول سامويلسون (Paul Samuelson)، حيث يوضح كيف يؤثر ارتفاع أو انخفاض أسعار المنتجات على توزيع الدخل والثروة في الدول.

نظريات التجارة الخارجية

ويفترض النموذج وجود اثنين من الدول (أو أكثر) ينتج كل منهما اثنين من المنتجات، ويختلفون في الإنتاج باستخدام الموارد ذات الطبيعة المختلفة. وتعتبر هذه الموارد على سبيل المثال العمالة ورأس المال والأراضي والطاقة والتكنولوجيا.

ويفترض النموذج أيضاً وجود مزايا نسبية في الإنتاج بين الدول، حيث تنتج كل دولة المنتج الذي تمتلك فيه ميزة نسبية في استخدام الموارد المتاحة لديها. ويعتبر هذا التخصص في الإنتاج هو الذي يدفع إلى التجارة بين الدول.

وتشير النماذج التجريبية لنموذج هيكرشـ أولينـ سامويسون إلى أن التجارة الحرة تزيد من الدخل الحقيقي للدول، وتزيد من العوائد على الموارد، وتحسن توزيع الدخل، وتزيد من عدد الوظائف المتاحة. ولكن يمكن أن يؤدي توزيع الفوائد والتكاليف بين الفئات المختلفة في الدول إلى تأثيرات اجتماعية وسياسية مختلفة.

المبحث الثاني : التقنيات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية

هناك العديد من التقنيات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية، ومن أهمها:

- الاعتمادات المستندية: وهي عبارة عن ضمانات مالية تقدمها البنوك للتجار والتي تتيح لهم الحصول على السلع والخدمات المطلوبة من الدول الأخرى، حيث تقوم البنوك بتأكيد المبالغ المالية والالتزامها بسدادها في حالة تلقيها للوثائق المطلوبة.
 - البطاقات المصرافية: وتعتبر هذه البطاقات وسيلة تمويل سريعة وآمنة، حيث يتم استخدامها لتحويل المبالغ المالية بين الحسابات المصرافية المختلفة في الدول الأخرى، وتستخدم أيضاً لشراء السلع من الموردين في الخارج.
 - التمويل الإسلامي: وهو تمويل يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم توفير التمويل من خلال عدة آليات مثل المراجة والمضاربة والإجارة وغيرها، ويتم تحويل الأموال بدون فوائد.
 - التمويل بالمقاصة: وهو تمويل يتم من خلال التبادل المباشر بين الموردين والمشترين، حيث يتم تحويل السلع المطلوبة بدلاً من الأموال، ويستخدم هذا النوع من التمويل في بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعة.
 - التمويل الحكومي: ويتم توفيره من خلال الجهات الحكومية لتمويل الشركات المحلية في تصدير منتجاتها، حيث يتم توفير الضمانات المالية والتأمينات الالزمة للشركات لتحقيق الاستقرار المالي والتحفيز على التصدير.
- وتحتفل هذه التقنيات فيما بينها من حيث التكلفة والمخاطر المرتبطة بها، ويتم اختيار التقنية المناسبة وفقاً لاحتياجات الشركات والمتطلبات المالية والتجارية المحددة.

نظريات التجارة الخارجية

خلاصة الفصل :

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث تساهم في تمكين الدول والمناطق الاقتصادية من الوصول إلى الموارد والسلع والخدمات التي لا تتوفر فيها بتكلفة أقل، وتعمل على زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

وتعمل التجارة الخارجية على تحسين النمو الاقتصادي للدول والمناطق الاقتصادية، حيث تتيح لها الحصول على المدخلات الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتزيد من الإنتاجية وتحسن في مستوى المعيشة للسكان.

وتعتبر التجارة الخارجية أيضاً وسيلة لتحسين العلاقات الدولية وتنمية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول، وتساهم في تعزيز التبادل الثقافي والتعاون الدولي.

وبشكل عام، فإن التجارة الخارجية تعد أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار الاقتصادي للدول والمناطق الاقتصادية، وتعمل على تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

تعتبر المالية الدولية فرع من فروع الاقتصاد يختص بدراسة التعاملات المالية بين الدول وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. وتتناول المالية الدولية موضوعات مثل التجارة الدولية، والنظام النقدي الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق العملات، والديون الدولية، والتحويلات المالية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

وتحدف المالية الدولية إلى فهم كيفية تدفق الأموال عبر الحدود الدولية، وكيفية تحديد أسعار الصرف بين العملات المختلفة، وكيفية تأثير التعاملات المالية الدولية على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتمد المالية الدولية على العديد من النظريات الاقتصادية والأدوات المالية المختلفة لتحليل وتوضيح التحولات والتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي والمالية الدولية.

ويمكن القول أن المالية الدولية تعد مهمة جدًا في العالم الحديث، حيث تتيح فهم التحديات الاقتصادية العالمية وتغيرات الاقتصاد العالمي، وتساعد في تحسين الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة. كما أن دراسة المالية الدولية تعد مهمة للطلاب والمهنيين في مجالات الاقتصاد والمالية والتجارة الدولية والتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى أنها موضوع شيق ومهم لطلاب السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدi وبنكي ، ومن خلال دراسة المالية الدولية، يمكن للطلاب فهم كيفية عمل المنظمات الدولية ودورها في تنمية الدول وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. ويمكن لهم أيضًا فهم تطور التجارة الدولية وأهميتها في الاقتصاد العالمي.

ولذلك، فإن دراسة المالية الدولية يعد مهماً جدًا لطلاب السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدi وبنكي، حيث يمكن لهم الاستفادة من هذه الدراسة في مجالات عملهم المستقبلية، سواء في البنوك أو المؤسسات المالية أو الحكومات أو المنظمات الدولية.

يمكن القول أن دراسة المالية الدولية مهمة لطلاب السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدi وبنكي، حيث تتيح لهم الفرصة لفهم التحديات الاقتصادية العالمية وتغيرات الاقتصاد العالمي، وكذلك أهمية التجارة الدولية وتأثيرها على الدول والشركات والمستثمرين ، وتمكنهم من فهم كيفية توفير الدعم المالي للدول في حالات الأزمات المالية والاقتصادية من قبل المنظمات المالية الدولية، وكذلك كيفية تحسين السياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء.

ويمكن أيضًا من خلال دراسة المالية الدولية فهم أهمية التكنولوجيا والابتكار في تطوير وتحسين النظام المالي العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

وبشكل عام، فإن دراسة المالية الدولية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم وقدراتهم في فهم وتحليل النظام المالي العالمي، وتحسين قدرتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة في مجالات عملهم المستقبلية..

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع باللغة العربية :

• الكتب والمؤلفات :

- مدحت صادق ، (النقد و عمليات الصرف الأجنبي) ، الطبعة الأولى ، القاهرة، 1997.
- فاطمة الزهراء خبازى، النظام النقدي الدولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2012.
- محمد دويدار، أسامة الفولي ، (مبادئ الاقتصاد النقدي) ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة ،2003.
- عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، الطبعة الثانية ، دار مجذلاوي ،الأردن ، 2002 .
- بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الثانية ، 2009 .
- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان،2011 .
- صبحي تادريس قريضة "النقد والبنوك" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1989 .
- هاشم فؤاد "التجارة الخارجية والدخل القومي" ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971 .
- عبد المطلب عبد الحميد : "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية" – الدار الجامعية ،2003.
- مروان عطون "الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)"الجزء الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000.
- عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 2008 .
- محمد الصغير النمساوي ، "الأزمة المالية العالمية 2008 – 2009: الأسباب والآثار والدروس المستفادة" ، مؤسسة النشر العربية للدراسات والنشر، 2010.
- علي حجازي ،"تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والعربي" ، مركز الدراسات والبحوث العربية ، 20
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، 2007 .
- محمد صالح القرشى، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008 .
- عبد المجيد قدى، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2003 .
- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .
- رضوان الشريف ،"تاريخ البنك الدولي" ، دار الفكر، القاهرة ، 2003.
- عبد الرحمن الصالح ،"دور البنك الدولي في التنمية: الإنجازات والتحديات" ، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2010.
- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الثانية،2009.
- عبد المطلب عبد الحميد : "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروپو جواي لسياتل وحتى الدوحة" – الدار الجامعية . 2005

قائمة المراجع و المصادر

- الحريري محمد خالد "الاقتصادي الدولي" ، جامعة دمشق، سوريا ، 1977.

• المقالات والجلاالت :

- عدنان عباس علي، "المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف" مجلة العلوم الاجتماعية تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت مجلد 7، العدد 4، 1999، ص70.

- يوري داداوشي "دور الدين قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة" ، مجلة تمويل التنمية ديسمبر ،2000-ناحي توبي "الأزمات المالية" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية - العدد التاسع والعشرون-ماي 2004.

- زكريا طاحون"بيانات ترافقها العولمة - الاقتصادية - السياسية - الثقافية - الاجتماعية" ، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة ،2003.

- اليحاندرو لوبيز "صندوق النقد الدولي ووظيفة مقرض الملاذ الأخير " مجلة التمويل والتنمية ،سبتمبر 1999.

- غلييلمو أوربتر مارتينير "ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للاقتصاد الآسيوي ؟" مجلة التمويل والتنمية عدد يونيو 1998.

- س فيشر "الأزمة الآسيوية والدور المهم لصندوق النقد الدولي" ، مجلة التمويل والتنمية عدد يونيو 1998 .

- الاقتصاد السياسي وتاريخ الواقع الاقتصادية المعاصرة : دروس سنة أولى علوم اقتصادية، مقدمة من طرف : بن منصور عبد الله (شريف شيكيب) تلمسان 2003.

- مرسي سيد حجازي: "منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي لبنان و منظمة التجارة العالمية" ص 15: 2001

. - فضل علي مثنى: "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية"- مكتبة مدبولي 2000 .

- أسمان فيصل محجوب ، رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة في الوطن العربي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق ، جامعة فرحت عباس، سطيف ، الجزائر العدد ، 2 2003 .

- سعيد النجار ، سياسات التجارة الخارجية و البنية للبلاد العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي أبو ضبي 29- 27 يناير 1997.

- العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، "سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23 نوفمبر 2003. المعهد العربي للتخطيط، الكويت".

- محمد بن بوزيان، الطاهر زيان ،(الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر) ،ملتقى وطني (البلدية 21-22 ماي 2002).

1. - محمد الأحمدى ، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الخليج العربي: الأسباب والعوامل والحلول" ، مجلة الاقتصاد الخليجي، 2012.

- أحمد السيد ،"تداعيات الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية: الحالة المصرية كنموذج" ، الدراسات الاقتصادية والمالية، 2013.

قائمة المراجع و المصادر

- عبد الله المהרש ، "دور البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية" ، عبد الله المהרש ، مجلة الاقتصاد والتنمية في البلدان النامية، 2012.

- خالد الجعفري ، "تقييم دور البنك الدولي في تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية" ، مجلة دراسات اقتصادية في الدول النامية، 2014.

• رسائل و أطروحتات :

- أيت بشير " الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي ، دراسة الأزمتين المكسيكية والأسيوية " رسالة ماجister في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001.

- تومي ربيعة "نجدية قياسية لسعر الصرف الاسمي في المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المشترك" ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 2001.

- نعمان سعدي "سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي" ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 1998.

- مذكرة لنيل شهادة ما جستير تحت عنوان : "اتفاقية تحرير الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنك دراسة حالة الجزائر" من إعداد : بن خالدي نوال - ص 73 - تحت إشراف : د. بن بوزيان محمد.

- رسالة ماجister في العلوم الاقتصادية بعنوان صندوق النقد الدولي و مأرق مدینية دول العالم الثالث ، أحمد صيام زكرياء ، جامعة الجزائر 1995-1996.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- MICHEL AGLIETTA « Macro économie internationale ». PARIS 1993.
- ARTUS. P. MORIN.P « Macro économie appliquée » PUF 1991.
- MAXCORDEN.W « Exchange rate. Policies for developing countries » in economic. Journal. N°103 .
- M.Aglietta une analyse des perturbation récentes in revue probleme économique n°2541-2542 du 5-12 Novembre 1997.
- Bultin de FMI du 13 Fevrier 1995 "Aide exceptionnelle duFMI au Mexique .
- Jacques GRAVEREAU Crise financieu economique 2001.
- Irin Bund , histiore crises financieres 19 eme journées international d'économie Monitaire et bancaire " Lyon 6et7 Juin 2002.
- A.Guillovet « crise asaitique ; leçons provisoires et premeirs espoirs un revue d' economie financiere n° 48 juillet, 1998.
- Paul .R. Krugman , Maurice abstfeld « Economie internationale » , De Boeck université 3^{eme} édition, Belgique 2001.

قائمة المراجع و المصادر

- YVES SIMON ; SAMIR MENAI ; « Technique financières internationales » édition économique ; PARIS 1998.
- BERNARD QILLOCHON, « Economie internationale » édition DUNOD ; 2ème édition.
- FRIEDRICH ; k ; « International economies » : concepts and issues New-York. McGraw – Hill Book Company; 1974.
- PEYRARD JOSETTE, « Risque de change », librairie Vuibert Paris 1986.
- REDRIGER DORNBUSH « Exchange rate and inflation the ill press » Cambridge. USA 1994..
- Hevé Moly ; celine. Pringint ; nécolat sobazile. Economie de Mésision N° 123-124 ; 1996.
- RUDIRER DURUNBUSH ; « Exchange rate and inflation, the mill » press, Cambridge. U.S.A 1994.
- BERTRAND NEZEYS ; « les politiques de compétitivité » Edition économique.
- Levi, Maurice , International Finance : Financial Management and the international Economy, McGraw-Hill, 1989 ,
- Michelle de Mourges « La monnaie système financier et théorie monétaire » , 3 édition ,paris , 1992.
- J. ROBINSON « Essays in the theory of employment » Blakwell 1947..
- BENASSY « Comment se fixent les taux de change ? un bilan économie et prévision. 107 (1993) »,
- S.S. ALEXANDER. « Effects of devaluation on a trade balance » IMF STAFF PAPERS 1952. vol 2.